

PROVISIONAL

A/43/PV.31
26 October 1988

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٥/٠٠

(غينيا - بيساو)	السيد كابرال (نائب الرئيس)	: <u>الرئيس</u>
(الأرجنتين)	السيد كابوتو (الرئيس)	: <u>شم</u>
(غينيا - بيساو)	السيد كابرال (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>
(الأرجنتين)	السيد كابوتو (الرئيس)	: <u>شم</u>

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

كلمة :

- خطاب

كلمة كل من :

- السيد غراسا (سان تومي وبرينسيبي)

- السيد أليسانا (ساموا)

- آدم (تشاد)

- السيد ديسكوتو بروكمان (نيكاراغوا)

- السيد فان دونيم (أنغولا)

- السيد بيتر كنييلوريا (جزر سليمان)

- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال : التقرير الثاني لمكتب الجمعية العامة

- برنامج العمل

.../...

هذا المحضر قابل للتصويب .

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل وتضمينها في مذكرة وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر ثم إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة ومحاضر الجلسات الأخرى في وثيقة تصويب .

نظرا إلى غياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كابـرال

(غينيا - بيساو) .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد غراسا (سان تومي وبرينسيبي) (تكلم بالبرتغالية ؛ الترجمة

الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : أود بالنيابة عن حكومة جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية ، وباسم وفدي ، أن أتوجه بأحر تهانئنا إلى السيد دانتي كابوتو على انتخابه رئيسا للدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة . إن انتخابه شاهد بالقطع على التقدير الكبير الذي يستحقه بلده الأرجنتين من المجتمع الدولي ، واعتراف إضافي بصفاته الدبلوماسية والسياسية المعروفة . وأود أن أطمئنه إلى تعاون وفدي الكامل معه أثناء اضطلاع بولايته .

واسمحو لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتوجه بالتهنئة إلى سلفه السيد بيتر فلورين على النتائج المرضية تماما التي تحققت خلال رئاسته للدورة الثانية والاربعين .

واسمحو لي أن أعبر عن إعجابي العميق تماما للأمين العام لتفانيه ونشاطه في معالجة المسائل قيد البحث في منظماتنا ، ولاعماله الشجاعة والمتفانية والمستنيرة التي قام بها سعيا لإيجاد حلول لبعض الصراعات الإقليمية التي تؤثر في العالم .

ونلاحظ مع الارتياح أن الأمم المتحدة تمر حاليا بفترة مزدهرة ؛ وتعتبر جميع الدول دورها ودور الأمين العام على قدر كبير من الأهمية ؛ بل يمكنني أن أقول أنها تعتبره دورا لا غنى عنه . ولقد تُوج هذا الاعتراف العالمي بالعمل الهام الذي تؤديه الأمم المتحدة بمنح جائزة نوبل للسلام لقوات حفظ السلام ، وهو حدث بالغ الأهمية .

ونلاحظ أن جميع البلدان ، بما فيها الدولتان العظميان ، وهذه نقطة هامة ، بحكم موقعها وفي المقام الأول سلوكها ، بدأت تصف الأمم المتحدة بأنها المكان الوحيد

المناسب للبحث المتعدد الاطراف ، على الصعيد السياسي ، في قضايا بالغة الاهمية بالنسبة لمستقبل الإنسانية . وفي هذا السياق ، ستتمكن الامم المتحدة من الاضطلاع ، على نحو أفضل ، بمهمتها المتمثلة في إنجاز الاهداف والمبادئ التي أنشئت على أساسها ، وستتمكن ، وهو ما نأمل فيه ، من تعزيز السلم والامن في العالم كله ، والنهوض بالتعاون الدولي لتحقيق التنمية المتعددة الاطراف لجميع الشعوب .

والواقع أن السلم والتنمية هما المسألتان الاساسيتان اللتان تهمان بهما العالم . وفيما يتعلق بالسلم ، شاهدنا مؤخرا تطورات تدعو إلى التفاؤل بفضل العلاقة الجديدة القائمة حاليا بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ، واحتمالات المستقبل بالنسبة لإمكانية إيجاد حلول سلمية لمختلف النزاعات الموجودة حاليا في العالم .

والواقع أن عام ١٩٨٨ تميز بأحداث تشكل نقطة تحول حاسمة على صعيد السياسات الدولية . فهناك مناخ من الانفراج والوفاق بين الشرق والغرب ، وهذا المناخ لا يبدو مؤقتا ، ولا يبدو أنه ظاهرة دورية كالظواهر التي كثيرا ما شاهدناها في العلاقات الدولية طوال العقود الماضية ، والتي أخفتها في معظم الاحيان الامواج العاتية للصراعات الايديولوجية والتوسعية .

إن هذا الانفراج يستند ، في النهاية ، إلى نهج رشيد في التعامل مع التعارض القائم بين النظامين الاجتماعيين - السياسيين الرئيسيين الموجودين في العالم . فهناك وعي جديد بعيب التمسك بأفكار التفوق العسكري لغرض ايديولوجية ما على الآخرين ، لأن هذا المسلك ، في العصر النووي ، سيكون طريقا بلا عودة قد يؤدي إلى التدمير الكامل لكل ما بناه الإنسان ، وقد يعني أيضا القضاء على جميع أشكال الحياة على سطح الأرض .

ومع ذلك فمن الواضح أنه مادام هناك أفراد وأفكار ، فإن المنافسة يجب أن تكون عاملا هاما للتقدم من خلال التحسن اللازم لاستمرار المنافسة ، ومن خلال الإدماج التدريجي للطرائح المتعارضة في جميعة عالمية . ولكن المنافسة السلمية هي الخيار الوحيد .

ويمكننا أن نقول إن عقلية سياسية وعسكرية جديدة قد بدأت تنشأ على الصعيد الدولي ، موجدةً إمكانية التعايش الحقيقي بين الأمم في عالم يتسم بالتناقض ولكنه متكافل ومترابط ، التعايش الذي يستند إلى مبادئ قانون دولي إنساني يأخذ في الحسبان حقا مصالح البلدان والشعوب في العالم بأسره .

إن احترام المساواة في حقوق الدول ، والاستقلال والسيادة الوطنيين ، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وحقوق الشعوب في أن تختار نظامها الاجتماعي والسياسي الذي يتناسب مع خصائصها المحددة ، هو ما يمكن أن نحصل عليه إذا ما سادت هذه العقلية السياسية الجديدة وأصبحت واقعا ملموسا وليس مجرد كلام . وإذا ما انتصرت هذه العقلية سنرى السلم يزدهر والتعاون الدولي يتسع بما يفيد جميع شعوب العالم .

وفي شهر كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي ، أصبحت واشنطن مسرحا فريدا لأحداث أشاعت الأمل في العالم كله ، مثل الحدث التاريخي الذي تمثل في توقيع القادة الأمريكيين والسوفييات لمعاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى المعروفة باسم معاهدة القوات النووية المتوسطة .

إن هذا الحدث الهام ، الذي فُسر بأنه بداية لعملية نزع السلاح النووي ونزع السلاح العام والكامل ، والذي يلبي الهدف العظيم الذي تتطلع إليه جميع شعوب العالم ، يعني في رأينا القضاء النهائي على الحرب الباردة التي عفا عليها الزمن ، ويشير إلى بداية عصر يحل فيه التعاون محل المواجهة في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيياتي ، مع ما يترتب على ذلك من نتائج هامة وإيجابية جدا ، ليس فقط بالنسبة لشعبيهما ولكن أيضا بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره .

إن مؤتمرات القمة الأربعة بين ريفان وغورباتشوف أكدت وجود حركة نشطة مؤاتية ، ليس فقط لإحراز التقدم الإيجابي صوب نزع السلاح ، ولكن أيضا لاستقرار العلاقات السوفيادية الأمريكية . وبالنسبة للشعوب النامية ، إذا ما استمرت هذه

العملية وتمززت حتى نبني عالما خاليا من الأسلحة والعنف ، فإن هناك إمكانية لاستخدام المبالغ الهائلة التي تُنفق على سباق التسلح في تحقيق تنمية الإنسان ومساعدته .

وإذا ما أصبحت القيم الإنسانية العالمية في النهاية تتمتع بالأولوية ففي العلاقات بين الدول والأمم ، فسينشأ أمل في وضع حد للصراعات الإقليمية التي تسفر عن إراقة الدماء في بلادنا وتدميرها مما يسبب البؤس والجوع والمعاناة .

إننا نلاحظ هذا التطور بارتياح ، إذ أنه أدى إلى نتائج محددة في البحث عن حلول سلمية للصراعات في مناطق مختلفة من العالم . وفي بعض هذه الصراعات ، كان اللجوء إلى مبادئ وآليات الأمم المتحدة أمرا حاسما .

ويمكن أن يجد المرء الدلالة على هذا التطور في اتفاقات السلم التي وقَّعت في جنيف بشأن أفغانستان ، وفي وقف إطلاق النار بين إيران والعراق والشروع الذي تلاه في المفاوضات المباشرة بين الطرفين بغية تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، وفي التقدم الذي يحرز حاليا في مجال السعي إلى إيجاد حل سلمي في الصحراء الغربية وأمريكا الوسطى وكمبوتشيا وجنوب شرقي افريقيا .

وفي الجنوب الافريقي ، وفي تضامنا مع جمهورية أنغولا الشعبية ، نتابع باهتمام عميق تقدم مفاوضات السلم الرباعية الجارية حالية والاتفاق التي تتفتح أمام تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونشني على الروح البناءة والمستنيرة والشجاعة التي تسعى بها حكومة جمهورية أنغولا الشعبية صوب إيجاد حل سلمي ومنصف ودائم للصراع هناك .

وعلى الرغم من هذه الاتفاقات الجديدة للتفاوض ، يجب على المجتمع الدولي أن يكشف جهوده لممارسة الضغط على جنوب افريقيا ، بغية التعجيل بتنفيذ عملية استقلال ناميبيا وإقامة مجتمع ديمقراطي متعدد الاعراق في جنوب افريقيا .

لكن التطور الإيجابي الملحوظ في النهج المتمثل بالصراعات المذكورة أعلاه لا نشهده ، للأسف ، في مناطق أخرى من العالم ، وهذا يمدق بصفة خاصة على الشرق الاوسط ، حيث لن يكون بالإمكان تحقيق حل عادل ودائم للصراع إلا بانسحاب إسرائيل من الاراضي العربية المحتلة والاعتراف بالحق الشرعي للشعب الفلسطيني في تقرير المصير . ونكرر مرة أخرى ذكر اعتقادنا بأن المؤتمر الدولي المعني بالشرق الاوسط ينبغي أن ينعقد في أقرب وقت ممكن ، بمشاركة جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

وعلاوة على ذلك ، لا يسعنا إلا أن نعرب عن انشغالنا إزاء استمرار العدوان على

تيمور الشرقية واحتلالها وامتحالة أن يتمتع شعبها بحقوقه المشروعة في تقرير المصير والامتقلال .

ونشاهد اندونيسيا ، في ضوء تقليدها التاريخي بوصفها عضوا مؤسسا لحركة بلدان عدم الانحياز ونصيرة لمبادئها أن تتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة في الجهود المستمرة المبذولة في إطار قرار الجمعية العامة ٢٧/٣٠ ، لإيجاد حل عادل لهذه المسألة .

ومنذ بداية الستينيات ، تم التشديد بشكل خاص على الحاجة إلى إجراء تغييرات في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وبخاصة في مجالات التجارة وآليات تسعير المواد الأولية ، مع التأكيد على مبدأ المعاملة بالمثل فيما يتعلق بالمزايا في التجارة الدولية . وفي هذا الصدد ، نوقشت مبادرات عديدة على نطاق واسع ، واتخذت الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة المختلفة التابعة لها قرارات هامة . غير أنه بدراسة مختلف الاتفاقات والقرارات يمكننا أن نخلص إلى أن هناك حولا جزئية أكثر من اللازم والكثير من الوعود التي لم يتم الوفاء بها .

والأزمة الاقتصادية التي تحيق بالبلدان النامية لا تسمح لها حتى بحل مشكلة عجزها الغذائي . وفي نفس الوقت ، كل هذه البلدان تواجه موقفا لا يمكنها فيه أن تفي بالتزاماتها الخاصة بالدين الخارجي وخدمة هذا الدين ، وتصبح الاغلبية معتمدة بصورة متزايدة على عوامل خارج مناطقها ، وبالتالي تعطلت تنميتها . وفي هذا السياق ، مما له أهمية قصوى بالنسبة لبلداننا العقد العاجل لمؤتمر دولي معني بالدين الخارجي الافريقي ، وفقا لمقرر رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية .

إن هذه التدابير لم تسهم إسهاما فعلا عبر السنين في تضيق الهوة القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، أو في تقليل أوجه الخلل الاقتصادي والاجتماعي القائمة في العالم .

ولو أن البلدان الصناعية في الماضي لم تستطع ، أو لم تشأ ، مواجهة أوجه الخلل الهيكلية العميقة الملحوظة في الحالة الاقتصادية في العالم ، فلم يعد اليوم

ممكنا الاستمرار في تجاهل الحاجة إلى اتخاذ عدد من القرارات المشتركة إذا أردنا أن نعالج على نحو فعال مشكلة التخلف برمتها .

إن تكافل جميع البلدان والطبيعة الشاملة للمشاكل الحالية لا يتمشيان مع نزعة الانانية القصيرة النظر التي تسمى إلى تجاهل كون تنمية جميع الشعوب شرطا أساسيا لإقرار السلم والأمن الدوليين .

وبما أن كل بلد يتحمل مسؤولية تصميم واختيار نموذج التنمية الذي يناسب على أفضل وجه سماته المحددة ، من المهم أن يوظف المجتمع الدولي بمشروع مشترك لكل البلدان ، وأن يقبل التعاون الدولي كتكملة للجهود الفردية لكل بلد على أساس المبادئ الديمقراطية القائمة على التضامن والمصلحة المشتركة .

ومن بين المجالات التي تتطلب قيام التعاون الدولي ، يمكننا أيضا أن نذكر حماية البيئة . فالיום لا يمكن التشكيك في العلاقة بين البيئة والتنمية ، وقد أصبح من الملح أن نتخذ نهجا عالميا إزاء المشكلة يمكن أن يؤدي إلى القيام بإجراء المتابعة الصحيح .

ولا يسعنا إلا أن نشجب التواطؤ الإجرامي لبعض العملاء الاقتصاديين في الغرب وبعض حلفائهم الأفارقة الفاسدين الذين يحاولون استخدام افريقيا كمكان للتخلص من النفايات السامة والمشعة ، ونأمل أن يصل تحليل المسألة أثناء هذه الدورة إلى إدانات قوية لهذه الممارسات .

ستبحث الجمعية العامة في هذه الدورة ، ضمن بنود أخرى ، نتائج تطبيق برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا الذي اعتمد في عام ١٩٨٦ في دورتها الاستثنائية الثالثة عشرة . وفي الاجتماع الأخير للجنة المخصصة الجامعة التي عهدت إليها الجمعية العامة بتقييم البرنامج ، أنهت اللجنة عملها هنا في الأمم المتحدة بنتائج مرضية ، حيث أنها سمحت للأطراف المعنية ، بعد عامين من اعتماد البرنامج ، بأن تقوم بتحليل متعمق وبأن يتشاور الواحد مع الآخر محاولة للتوصل إلى أفضل السبل لتعزيز التعاون بين افريقيا والمجتمع الدولي وتحقيق الانتعاش للاقتصاد الافريقي الذي يعاني الكثير .

ومع اعتراف الاجتماع بالدور الأساسي الذي ينبغي أن تظطلع به الحكومات الأفريقية في وضع استراتيجيات لتنفيذ البرنامج ، ووضعه الحالة الاقتصادية الخطيرة السائدة في أفريقيا حاليا في الاعتبار ، فقد شدد وبحق على الحاجة الى أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير عاجلة ، للتعجيل بتنفيذ البرنامج في السنوات القليلة المقبلة ، وبصفة خاصة بزيادة المساهمات المالية الى بلداننا ، على أساس مستمر يمكن الاعتماد عليه والتنبوء به ، وبالتالي دعم جهود القارة ولاسيما في ميدان الزراعة .

وبغية التغلب على التخلف ، فإننا بحاجة الى توخي الوضوح والاتساق فسي تحليلنا وفي شجبنا ومحاربتنا للعوامل التي أوجدتها أخطاؤنا . ولا بد أن نعترف بأن التعاون والتضامن فيما بين البلدان النامية لم يؤخذا في الحسابان على نحو كاف ؛ بل يمكننا أن نقول أنهما قد أهملتا تماما . يتعين علينا أن نتخذ تدابير حاسمة ومحددة تستهدف النهوض بالتعاون والمساعدة المتبادلة بين الجنوب والجنوب ، باعتبار ذلك عنصرا أساسيا في إقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

وفي حالة القارة الأفريقية ، هناك مبادرات عديدة تستهدف التكامل الاقتصادي على المستوى دون الاقليمي الذي لا مناص من تعزيزه حتى يمكننا التغلب على البلقنة الحالية التي هي من أسباب الصعاب التي نواجهها في تحقيق التنمية الاصيلة القائمة على الاعتماد على الذات .

ومن ناحية أخرى ، لا بد أن تتوفر لدينا الشجاعة للاعتراف بالصلة بين السلطة السياسية التي تُمارس في كثير من بلداننا في العالم الثالث وبين التخلف . ولا يختلف إثنان على أن التنمية هي أساسا ظاهرة ثقافية تتطلب المشاركة النشطة من مواطنين ذوي ضمائر حية واحساس بالمسؤولية . لا بد أن نناضل من أجل تعميم وتعميق الديمقراطية التي بغيرها لن تزدهر لدى شعوبنا الروح الخلاقة التي تعد الأساس السني تقوم عليه التنمية الحقيقية .

ونحن في سان تومي وبرينسيبي نقوم حاليا بتجربة نشرك فيها المواطنين في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للامة والمجتمع ، ويحدونا الامل أن تنجح

هذه التجربة . وقد قررنا ، بعد مناقشة شاملة ومفتوحة وعريضة وانتقادية بشأن المشاكل التي تطرأ تنميتنا الاقتصادية ، أن الدولة لا بد أن تنسحب من إدارة الوحدات الانتاجية ، وأن المواطن لا بد أن يتحمل المسؤولية الرئيسية في المبادرات التي تستهدف تحقيق الانتعاش الاقتصادي في بلادنا . وفي الوقت ذاته اتخذنا خطوة تاريخية صوب تميم الديمقراطية على نحو أوسع نطاقا في حياتنا السياسية ، عندما قررنا منح حرية التعبير لجميع الاتجاهات السياسية في إطار الحزب الواحد . ونحن لا نرفض فكرة التطور في المستقبل نحو تعدد الأحزاب عندما يبرر ذلك السياق الاجتماعي والسياسي والثقافي .

أما وقد أصبحت هذه الحالة من التسامح الديمقراطي في بلدنا الصغير واقعا يبعث على ارتياحنا ، كما شهدت على ذلك منظمة العفو الدولية عندما زارت سان تومي وبرينسيبي منذ بضعة أسابيع بناء على دعوة منا ، فلا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق إزاء ما يحدث في أكثر من نصف بلدان العالم فيما يتعلق بالحقوق المدنية وحقوق الانسان - وهو ما كشفت عنه نفس المنظمة منذ أيام قليلة في تقريرها - وذلك في نفس العام الذي نحتفل فيه بالذكرى الأربعين لاعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان . هذا الاعلان التاريخي يسلم بأن احترام الحقوق غير القابلة للتصرف لجميع أعضاء الأسرة الانسانية هو أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم .

ومع أن الأهداف التي أرساها الاعلان ربما كانت تبدو طموحة أكثر من اللازم فسي عصرها ، فإن الترجمة التدريجية لمبادئه الى قواعد للقانون الدولي أصبحت اليوم في مناطق عديدة من العالم واقعا ملهما ومحفزا لكل من يناضلون من أجل احترام الكرامة المتأصلة في كل انسان .

ان حكومة جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية ، إدراكا منها لمسؤولياتها في هذا الميدان ، وإذ ترغب في الاشتراك في الحركة الدولية التي تستهدف ضمان حقوق الانسان وحمايتها ، صادقت مؤخرا على العهد الدولي الخاص للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، إيمانا منها بأن حقوق الانسان تشكل كلا مترابطا لا يتجزأ .

أختتم كلمتي بأن أتمنى لهذه الجمعية العامة كل النجاح في أعمالها ، حتى يمكنها أن تسهم بفعالية في إرساء أسس التفاهم بين الأمم والشعوب ، والتقدم المادي والروحي للإنسان* .

خطاب معادة الأونرابل توفيلو إيتي أليسانا ، رئيس وزراء دولة ساموا الغربية

المستقلة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : تستمع الجمعية العامة الآن الى

خطاب رئيس وزراء ووزير خارجية دولة ساموا الغربية المستقلة .

اصطحاب الأونرابل توفيلو إيتي أليسانا رئيس وزراء دولة ساموا الغربية

المستقلة الى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : يسرني بالغ السرور أن أرحب

برئيس وزراء ووزير خارجية دولة ساموا الغربية المستقلة ، الأونرابل توفيلو إيتي أليسانا ، وأن أدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد أليسانا (ساموا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي

الرئيس ، يسعدني أيما سعادة أن أتوجه اليكم بتهاني حكومتي على انتخابكم لمنصبكم الرفيع . فهو اعتراف ليس فقط بصفاتكم الشخصية ، وإنما أيضا بالدور الهام الذي اضطلعتم به من أجل عودة التقاليد الديمقراطية الى بلادكم ، وبالتقدير الذي تتمتع به الأرجنتين في المجتمع العالمي اليوم .

ولا يفوتنا أيضا أن نسجل شكرنا للسيد بيتر فلورين على الطريقة الممتازة

التي أدار بها أعمال الجمعية العامة في الدورة الثانية والاربعين .

منذ انضمام ساموا الى الأمم المتحدة قبل اثني عشر عاما كانت بياناتها دائما مفعمة بنبرات التفاؤل والامل ، ولكن هذا الامل كثيرا ما كانت تطفئ عليه نبرات أكثر شكا وقنوطا ، وتنبؤات مشؤومة من جانب من يتوقعون أسوأ الامور . لكن إيماننا بالأمم المتحدة ، باعتبارها الامل الاعظم وبخاصة للأمم الصغيرة ، لم يتزعزع قيد شعرة .

* شغل الرئيس مقعد الرئاسة .

ولذلك ، فإنه بقدر كبير من السعادة والارتياح نشعر بأنه بمقدورنا أن نقول بثقة أن تفاؤلنا كان له ما يبرره . فبعد سنوات من التفكير الدولي ونقد الذات ، وصلنا إلى وقت نجد فيه أن قدرا من التهنئة لانفسنا أصبح في محله ، ويمكن أن يقال أن المجتمع الدولي قد أصبح يدرك أهمية الأمم المتحدة مرة أخرى . وفي الواقع ، ان هناك نجاحات يراها الجميع .

وهذه النجاحات التي لا بد أن نعترف بها ، تمثل في معظم الحالات تنويجا لجهود طويلة ، ومحبطة في كثير من الحالات ، يبدلها كل من يعنيه الأمر ، وتدين بالكثير لتفاني وصبر ومثابرة الأمين العام وموظفينا الدوليين في المنظمة . وخلال الأوقات العصيبة ، ظلت الحالة المعنوية عالية ، والسعي من أجل السلام الدولي مستمرا ، وحقق تقدم فعلا .

وبالتالي فإنه من المناسب ، ومما جاء في أوامه تماما ، أن مُنحت جائزة نوبل للسلام هذا العام لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ، القوات التي هي حقا رمز أمام العالم عن الأمم المتحدة وهدفها . ونحن نهنئ الأمين العام والعاملين معه والبلدان المشاركة بقوات ، وبطبيعة الحال نهنئ القوات ذاتها . إن بطولاتها وتضحياتها الهادئة مضى عليها وقت طويل دون أن يشيد بها أحد .

فلنُشد إذن بالتقدم الذي أحرز في كثير من المجالات في العالم ، التي بسدت فيها المشكلات مستعصية على الحل . ومن المثير للاهتمام أنه في جميع أنحاء العالم ، ومن بؤرة توتر إلى أخرى ، بدأت تسويات تظهر ببطء ، وبدأت التوترات العالمية تخف حدتها . ولا يساورنا شك في أن العوامل الرئيسية في هذا التغيير هي تخفيف حدة التوتر بين الدول الكبرى ، والرغبة الجديدة من جانبها في العمل عن طريق الأمم المتحدة ، وبالتالي تمكينها من أن تقوم بنجاح أكبر بعملها الذي تصوره واضعو ميثاقها . ونحن نسلم بهذا التطور المشجع للغاية في العلاقات الدولية ونشني عليه . ونأمل أن نراه ينمو ويتسع . وإذا ما حدث ذلك ، فسيعزى كثير من الفضل إلى قيادة تلك الأمم العظيمة لقيادتهم المستنيرة وإدراكهم أن الكثير من رفاهة العالم يتوقف عليهم وعلى الإجراءات التي تقوم بها بلادهم .

وبأمل في قلوبنا ، ننتقل بعد ذلك الى تناول الموجز للتطورات التي حدثت في مناطق الاضطراب في العالم .

إن وقف إطلاق النار بين إيران والعراق يعد مثالا ممتازا لتعاون الدول الكبرى فيما بينها ، وبينها وبين الدول الأخرى الأعضاء في مجلس الأمن . لقد شابر مجلس الأمن صبر ودبلوماسية - وتحت قيادة الأمين العام - في سعيه من أجل التوصل إلى تسوية . والآن تحقق وقف لإطلاق النار ، وهي نتيجة كانت تبدو مستحيلة منذ عام مضى . إن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة موجودة الآن في مواقعها ، وتوسيع نطاق عمل قوات حفظ السلام هناك وفي أفغانستان يشهد على الدور الهام الذي يمكن لتلك القوات أن تضطلع به في جميع أنحاء العالم إذا ما توفرت النوايا الحسنة المطلوبة . والآن ، بالنسبة لإيران والعراق ، يجب التركيز على التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، وعلى علاج الجراح التي أحدثتها كل منهما بالأخرى .

وفي أفغانستان ، جرى التوصل إلى اتفاقات جنيف ، مرة أخرى ، نتيجة لجهود مستمرة ثابتة تحت إشراف الأمم المتحدة ، وقيام الأمين العام ومبعوثه الشخصي ، السيد ديفغو كوردوفيز ، بدور حيوي . لقد سحب الاتحاد السوفياتي ٥٠ في المائة من قواته ، كما وعد . وبينما يعد هذا أمرا مشجعا ، يجب عليه أن يكمل سحب قواته على النحو المقرر للتمكين من اتمام عملية تقرير المصير في أفغانستان . ولئن بقيت مشاكل ، فإن التقدم صوب إعادة السلام إلى تلك الأرض التي حل بها الخراب لا يزال مستمرا ، ويجب أن يبقى على الطريق السوي ، لأن شعب أفغانستان لن يتمكن في النهاية من أن يوحد صفوفه وأن يختار شكل الحكم الذي يود أن يعيش في ظله إلا بتوقف القتال وبتمكين اللاجئين من أن يعودوا إلى ديارهم وببدء الحوار بين مختلف الجماعات في أفغانستان .

إننا نرحب بالتقدم المحرز في المفاوضات بشأن المشاكل في افريقيا الجنوبية الغربية ونشعر بالتشجيع الكبير إزاء تحسين أفق استقلال ناميبيا . ومن الأنباء الطيبة للغاية أن فريقا متقدما بوسعه أن يذهب الآن إلى ناميبيا للاعداد للوجود العسكري والمدني للأمم المتحدة في الاقليم . وربما كان بوسع الأمم المتحدة أن تضطلع في نهاية الامر بدورها الواجب في ناميبيا ، وبوسع فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال أن يعجل بعملية انتقال الاقليم سلميا إلى الاستقلال .

كذلك فإنه من الحالات التي تبشر بالخير ، بمساعدة المساعي الحميدة لكل من الأمين العام ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية ، الحالة في الصحراء الغربية . وكما يقول الأمين العام في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة ، فقد تمخضت الجهود المطولة عن :

"مناخ ملائم يمكّن من التوصل الى حل عادل دائم [للمشكلة]".

(A/43/1) ، ص ٤)

مرة أخرى ، كما نفهم ، ستشارك الأمم المتحدة مشاركة كبيرة بقدرة عسكرية وقُدرة مدنية أيضا ، وسيُتيح استفتاء يجرى تحت اشراف الأمم المتحدة فرصة أمام الشعب الصحراوي ليعبين اختياره الحقيقي بشأن مستقبله .

عندما ننظر في مشاكل قبرص ، نرى أن الدأب قد أتى ثماره مرة أخرى ؛ فقد اتفق زعماء الجانبين على اللقاء لاجراء محادثات دون أية شروط مسبقة ، وتلك اللقاءات جارية الآن . وسيحاولون التوصل الى تسوية تفاوضية للمشكلة بحلول ١ حزيران/يونيه ١٩٨٩ . وقد كانت المساعي الحميدة للأمين العام في هذه العملية ذات أثر مفيد وبررت الثقة التي وضعها مجلس الامن فيه عندما أوكل هذه المهمة اليه .

وفي منطقتنا ، فان التطورات التي وقعت في كاليدونيا الجديدة في الشهر الاخيرة تبرر لنا الشعور بالتشجيع الكبير بشأن السلام وحسن الجوار في جنوب المحيط الهادئ . والمبادرات التي بدأتها فرنسا ، والتي ترتبت عليها اتفاقي "ماتينسون" و "اودينو" ، أسفرت عن تغييرات جوهرية في كاليدونيا الجديدة . وفي كل مكان ظهر فيه احتمال جدي بوقوع مأساة حقيقية يوجد الآن تفاؤل وروح تصالح وتوفيق حقيقية . ويشني محفل جنوب المحيط الهادئ على جهود والتزام الدولة القائمة بالادارة ، فرنسا ، وكذلك على الشجاعة والقيادة اللتين ظهرتا بين الجماعات الرئيسية في كاليدونيا الجديدة نفسها ولجعل التقدم الذي أحرز حتى الآن أمرا ممكنا .

ان ساموا الغربية تؤيد تأييدا قويا التقدم المحرز الآن في القيام بعملية
حقيقية ذات مغزى لتقرير المصير لكاليدونيا جديدة متصالحة بطريقة تحقق المصالح
المشروعة لجميع سكانها ، بما في ذلك السكان الاصليون .

هناك مناطق مضطربة أخرى لا تبدو التسويات فيها وشيكة وشاكة تلك التي ذكرناها آنفا . ومن أجل تحقيق التقدم بحسب بعض هذه الأزمات على الأقل نرى أن الحالة تقتضي مشاركة على نحو أكثر مباشرة من جانب الأمم المتحدة .

ويصدق ذلك على حالة كمبوتشيا على سبيل المثال التي تتسم بدلالات تبشر بالخير ، غير أنه توجد صعوبات لا يزال لازما . وقد أظهرت البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا دبلوماسية وقيادة في المنطقة فيما يتعلق بذلك المسألة . فقد نجحت في الآونة الأخيرة في الجمع بين الأطراف المعنية في اجتماع جاكارتا غير الرسمي الذي دعت اندونيسيا الى عقده . ونثق بأن هذا قد مهد الطريق أمام عقد مؤتمر دولي يجب أن يعقد تحت رعاية الأمين العام . ويجب أن ينفذ الغييتناميون التزامهم بحسب كل قواتهم بحلول عام ١٩٩٠ ، ويجب اعداد البلاد لاجراء تقرير المصير . لذلك فإن الوفاق الوطني ضروري وينبغي أن يتم تحت قيادة صاحب السمو الملكي الامير نوردوم سيهانوك في إطار الترتيب الرباعي الذي يمثل جميع الأطراف المعنية . ويجب أيضا وضع الترتيبات الفعالة لضمان عدم العودة الى سياسات وممارسات الماضي القريب المدانة عالميا . وخلال هذه العمليات ينبغي أن تؤدي الأمم المتحدة دورا يتمثل في صيانة السلم وفي الاشراف على تلك العمليات .

وهناك بعض المبادرات المشجعة بشأن شبه الجزيرة الكورية . فقد اقترح الرئيس روه مؤخرا عقد اجتماع بين رئيسي كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية ، وفي الحقيقة إن إجراء حوار مباشر أساسي لأي طريق يفضي الى الحل السلمي . ومرة أخرى نشعر أن بيئة الأمم المتحدة كثيرا ما تمثل أفضل مناخ للمصالحة ، وخدمة لمبدأ العالمية الذي نؤيده بقوة نأمل أن تصبح في المستقبل القريب كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية ممثلتين في منظماتنا .

ولا بد من تهنئة جمهورية كوريا على الطريقة التي استضافت بها الالعاب الأولمبية التي اختتمت منذ أسبوعين اختتاماً ناجحاً . وهذا شاهد بالفعل على كفاءة كوريا الجنوبية في الساحة الدولية .

وشمة دور كبير للأمم المتحدة أن تؤديه فيما يتعلق بالشرق الاوسط . هنا ما برحت المشاكل مستعصية على الحل وزادت مؤخرا حدة التوترات من جراء الانتفاضة التي أذكتها على الضفة الغربية سنوات من الإحباط والطريقة التي عولجت بها . إن العنف الذي تتسم به هذه التطورات قد أوضح أنه يجب بذل جهود كبيرة لايجاد حل لهذه الحالة المتزايدة الخطورة . وفي رأينا أن أفضل السبل يتمثل في عقد مؤتمر دولي تشرف عليه الأمم المتحدة وتشارك فيه جميع الاطراف المعنية . ومن الحتمي أن تعترف اسرائيل بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وحقهم في إنشاء دولة خاصة بهم . وفي الوقت نفسه ، يتعين على الفلسطينيين أن يعترفوا بحق اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا . ويجب على الطرفين أن ينبذا العنف وأن يلجأ الى الحوار .

وهناك منطقة أخرى لا تلوح في أفقها امارات تبشر بالسلم في الوقت الراهن ، وهي لبنان . إن هذا البلد المنكوب لا يزال مدمرا ومقسما ، والحالة فيه لا تبعث على التفاؤل . ومرة أخرى نناشد الآخرين الكف عن استغلال أزمة لبنان والامتناع عن التدخل في شؤونه . كذلك يجب أن يسمح لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بالقيام بواجباتها دون المضايقة والتهديد بالموت .

أما في أمريكا الوسطى فيبدو ، للأسف ، أن التقدم نحو السلم قد توقف . فقد كانت هناك امارات مبشرة بالنجاح - وضعت مخططات للسلم بعد جهود مضية في خطة السلم الإقليمية ، ايسكيبولاس الثاني ، التي اعتمدها الرؤساء الخمسة لبلدان أمريكا الوسطى . إن تلك الخطة تركز على خطة إرياس التي صاغها أوسكار إرياس رئيس كوستاريكا . لقد نال الرئيس إرياس جائزة نوبل للسلم تقديرا لجهوده ، وكنا نأمل أن يحفز هذا عملية السلام في المنطقة . ونتطلع الى اعادة إشعال شعلة الحماس وإحياء الحوار لكي تتحقق في النهاية تطلعات شعوب أمريكا الوسطى نحو العيش في ظل ظروف ديمقراطية وسلمية .

أما في جنوب افريقيا فليس من الممكن تحقيق الحل الا اذا تم إقناع حكومة جنوب افريقيا بضرورة التخلي عن الفصل العنصري بأشكاله ومظاهره الشريرة كافة .

ويجب على تلك الحكومة أن تدرك أنه ما من سبيل لاصلاح الفصل العنصري ، فالحل الوحيد يكمن في القضاء عليه قضاء مبرما . إن الحالة تتدهور باستمرار بسبب تزايد أعمال القمع التي تبقي التوتر على أشده . ويجب على حكومة جنوب افريقيا أن تفرج عن نيلسون مانديلا الذي يبلغ السبعين عاما وحالته الصحية غير جيدة وعن السجناء السياسيين الآخرين ورفع الحظر المغروض على المنظمات الممنوعة بسبب معارضتها للفصل العنصري ، وبذلك تهيئ الظروف المفضية الى الحوار . إن الحوار وتحاشي العنف والقمع هما السبيل الاولي الوحيد المعقول المفضي الى تهيئة مناخ يمكن في ظله البحث عن حل . وعلى الرغم من الادانة الدولية ما برح نظام جنوب افريقيا مصمما ، بكل ما لديه من وسائل ، على الابقاء . على تجاهله البغيض لحقوق الانسان الاساسية . وفي رأي ساموا الغربية إن هذا التعنت يبرر تكثيف ومد نطاق الجزاءات الاقتصادية على جنوب افريقيا .

ولئن كانت جنوب افريقيا بالتأكيد مثالا صارخا للغاية على إنكار حقوق الانسان ينبغي لنا أن نكافحه لا ينبغي لنا أن نسمح لها بأن تحول أنظارنا عن الاساءات الأخرى لحقوق الانسان التي تقع في أماكن أخرى من العالم . ويتعين على هذه المنظمة أن تكفل التصدي للمعاناة والوحشية اللتين تسيران جنبا الى جانب مع الاساءة لحقوق الانسان ، والقضاء عليهما حيثما وقعتا .

إن حقوق الانسان من المجالات التي نأمل أن يتعاطف فيها دور الأمم المتحدة ويتسع لأننا نشعر أن هناك إمكانية كبيرة لدى الأمم المتحدة ، التي وضع العالم فيها ثقة كبيرة ، لأن تعمل بنشاط أكبر في هذا الميدان .

في ١٠ كانون الاول/ديسمبر سنحتفل بالذكرى السنوية الأربعين للاعلان العالمي لحقوق الانسان . غير أننا عندما ننظر الى الممارسات الفعلية في العالم لا نجد لدينا ما نحتفل به . ولئن تكاثرت الصكوك المتعلقة بحقوق الانسان فقد تزايدت أيضا الممارسات اللا انسانية .

ومن الامثلة الاخرى على هذه المفارقة المروعة عودة ظهور الكيمياءيات مؤخرًا باعتبارها أسلحة يستعملها الانسان ضد أخيه الانسان ، إن هذه الممارسة هزؤ بكرامة الانسان نفسها ولا بد من حظرها الى الابد . ويسعدنا أن نلاحظ اقتراح الرئيس ريفان الذي قدمه هنا بعقد مؤتمر لاطراف بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، وأن هذا الاقتراح قد حظى أيضا بتأييد السيد شغاردنازدي . ويتحتم بطبيعة الحال أن تستمر عملية صياغة اتفاقية تحظر الاسلحة الكيميائية ، وأن يتم ذلك في أقرب وقت ممكن .

ومن الامال الكبرى التي ظهرت هذا العام ، احتمال بدء عصر جديد في مجال نزع السلاح . وعلى الرغم من الافتقار الى نتائج ملموسة للدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، فإننا نشعر بكثير من التشجيع نتيجة لتخفيف حدة التوتر بين الدولتين العظميين ، الامر الذي أدى الى اتفاقهما على القضاء على فئة بأكملها من الاسلحة النووية ، وذلك في معاهدة ازالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى ، ونأمل أن تكون معاهدة القوات النووية المتوسطة هذه منطلقا يبشر بموقف جديد من نزع السلاح . وقد أحرز بالفعل كثير من التقدم نحو إبرام معاهدة لتخفيض الاسلحة الاستراتيجية ، ستؤدي لدى عقدها الى تخفيض الترسانات النووية الاستراتيجية للدولتين العظميين بنسبة ٥٠ في المائة . وقد قبلت الدولتان اجراءات للتحقق كانتا ترفضانها في الماضي ، ووصل البلدان الى درجة تبادل زيارات العسكريين على مستوى رؤساء الاركان . وإن هذه المرونة الجديدة والمعقولة يجب ألا تمهدا الطريق لاجراء تخفيض في المستقبل في ترسانات هاتين الدولتين التي لا تزال رهيبه فحسب ، ولكننا نأمل أيضا أن تشجع الدول الاخرى الحائزة للأسلحة النووية كذلك على البدء في عملية نزع السلاح النووي . ونأمل بالمثل أن الدول التي ليس لديها أسلحة نووية ولكنها قد تطمح الى الحصول عليها ، سوف ترى عدم جدوى حيازة أدوات للحرب لا يمكن استخدامها ولا فائدة منها في نهاية الامر . كما نأمل أن يكون هناك تجديد في الثقة في معاهدة عدم الانتشار ، التي تستحق تأييد جميع الامم التي تعمل من أجل تحقيق عالم خال من الاسلحة النووية . وهذا أمر بالغ الأهمية ، وخاصة بالنسبة للدول

المغيرة والضعيفة في العالم . ويواكب هذا العام الذكرى السنوية العشرين لاعتماد المعاهدة التي كانت بمثابة حاجز فعال ضد حيازة مزيد من الدول للأسلحة النووية . وخلال العشرين عاما التي وجدت فيها هذه المعاهدة لم تظهر دول جديدة حائزة للأسلحة النووية ، وأصبح أكثر من ١٣٠ دولة أطرافا في المعاهدة ، والتزمت بعدم حيازة أسلحة نووية . ولا بد من تعزيز هذه المعاهدة والالتزام بأحكامها .

ولا تزال هناك حاجة عاجلة لابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، تحظر على جميع الدول في جميع البيئات وفي جميع الاوقات إجراء أي تجارب نووية . ولئن كنا نزداد كل يوم دراية بمدى جهلنا بالتدمير الذي أصبنا به هذه الأرض ، فإننا نشعر بالانزعاج وندرك بقدر أكبر من اليقين إن جميع التجارب النووية يجب وقفها . لا بد أن تتوقف هذه التجارب ، ليس فقط لأن المزيد من التطوير في الاسلحة النووية أمر غير مرغوب فيه ، ولكن أيضا بسبب الضرر الذي يصيب العالم نتيجة لهذه التجارب ، والذي لم يكتشف العلماء حتى الآن الا قدرا محدودا منه . وعلى كل حال فقد سلم العلماء أنفسهم بكثرة ما وقعوا فيه من أخطاء في الماضي ، وبأنه لا يزال أمامهم الكثير الذي ينبغي أن يتعلموه عن البيئة التي يعيشون فيها .

وفيما يتعلق بالمحيط الهادئ ، فإننا نشعر بالحيرة والقلق منذ سنوات وحتى الآن بشأن أشار التجارب النووية الفرنسية في منطقتنا ، ونطالب مرة أخرى بوقف هذه التجارب . إننا على غير اقتناع بالمرة بكامل الفرضية التي تستند اليها هذه التجارب . فلماذا نخضع اذن لآثارها ؟ نحن لا نعترف بالفكرة القائلة إن الاسلحة النووية يجب أن توجد ، ونعتقد أن الاسلحة الموجودة يجب تدميرها ، وأن الحفاظ على البيئة التي منحها لنا الله في أنقى صورة ممكنة أمر بالغ الأهمية ، ليس فقط بالنسبة لمنطقتنا ولكن في العالم كله .

إن الاحداث الاخيرة جعلتنا ندرك أننا جميعا مرتبطون بيثيا . فالاحداث التي تقع في أي جزء من العالم يمكن أن تكون لها آثار بيئية في الجانب الآخر من العالم ، وأكياس البلاستيك التي تلقى في محيط ما تخنق الكائنات البحرية في محيط آخر ،

والادخنة الناشئة عن التلوث الصناعي في بلد ما تؤدي الى سقوط أمطار حمضية تقتل الغابات في بلد آخر على بعد آلاف من الأميال . وازالة الأجراف في أي مكان من العالم يمكن أن تؤدي ليس فقط الى تعرية التربة وحدوث فيضانات على بعد أميال من المنطقة التي أزيلت فيها هذه الأجراف ، ولكن ذلك يحدث على نطاق كبير يهدد بتغيير مناخ العالم كله الى الأبد .

ومن المفارقات حقا أنه بينما نرى تطورات تجعلنا نعتقد أنه قد يكون في إمكاننا أن نتجنب حدوث كارثة نووية أبدينا الخوف منها جميعا على مدى سنوات طويلة ، فقد بدأنا ندرك أننا ربما نكون قد غرسنا بذور تدمير هذه الأرض بطرق كثيرة وعلى نحو قد لا يمكن عكس مساره ، وأنه ربما يكون الوقت قد فات لاصلاح الكثير من الضرر الذي حدث بالفعل .

يقول لنا العلماء أن تناقص سمك طبقة الأوزون وما يترتب على ذلك من الاحتباس الحراري ، هي نتائج متراكمة للملوثات التي لدينا . وما يشير الانزعاج حقا أن بعض العلماء يرون أن الضرر الذي نشهده اليوم هو نتيجة لما فعلناه منذ ٢٠ عاما عندما كانت الملوثات أقل وفرة وأقل قوة ، وأن أولادنا هم الذين سيشعرون بالضرر الأكبر الناتج عن الأنشطة التي نمارسها اليوم .

إنها مأساة بالنسبة لأولادنا ولأطفالهم أن يرثوا أرضا ملغوفة بغطاء مميت من الملوثات الضارة ، تغمرها مياه مليئة بالسموم ، وتلوثها حيوانات ميتة أو في طريقها الى الموت ؛ أرضا خالية من الأشجار والغابات ، تربتها منهكة ، خلو من المواد المغذية ، مجدبة أو مليئة بالمواد السامة على نحو خطير ، ووديانها وأنهارها وبحيراتها مليئة بالنفايات . ان ذلك كله يمكن أن يحدث اذا لم نسدرك أن الكوارث التي نشهدها ليست سوى لهثات من أرضنا الطيبة الموجعة والمرهقة ، التي تئن قائلة إنها "لم تعد قادرة على تحمل المزيد" .

إننا نتعاطف مع بنغلاديش وجامايكا والجمهورية الدومينيكية والسودان والمكسيك ، تلك الأمم التي عانت الكثير من الكوارث الأخيرة . ومن الخطر أن نتجاهل

تلك التحذيرات وغيرها من العلامات التي نشهدها . إن اللجنة العالمية المعنية
بالبيئة والتنمية التي ترأسها رئيسية الوزراء برونوتلاند وضعت الأمور أمامنا على
نحو واضح ، ولا بد أن نعمل . فالأمم الغنية والفقيرة في الشمال وفي الجنوب على
السواء مذنبة ، ولا بد أن تنسجم التنمية في المستقبل مع البيئة .
ويسعدنا أن نرحب بما أعلنه هنا رئيس وزراء كندا السيد ملروني ، من أن كندا
سوف تنشئ مركزا لتعزيز مفهوم التنمية المقابلة للاستمرار من الناحية البيئية على
المعيار الدولي ، وأن كندا تؤيد إجراء دراسة جدوى لإنشاء بنك صيانة عالمي يعمل مع
البنك الدولي ، لأن الشواغل البيئية يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من أي جهد للتنمية .
ونحن نؤيد بقوة الدعوة المتكررة الى أن تعقد الأمم المتحدة مؤتمرا على مستوى عال
لبحث الأمور التي تتعلق بالبيئة ؛ وسيكون من الأفضل أن ينعقد هذا المؤتمر في أقرب
وقت ممكن .

وفي حين نقول إن الشمال والجنوب مذنبان بالنسبة لاغتماب البيئة ونهبها ، فإن أسباب ذلك عادة ما تكون مختلفة في المنطقتين . ففي البلدان المتقدمة ترتكب إساءة استخدام البيئة في كثير من الأحيان لتوفير الراحة والمصلحة ، وفي بعض الأحيان لمجرد اللهو أو الجشع . وقد كان الجشع وخدمة المصلحة الخاصة دافعين بكل تأكيد في المحاولات الأخيرة لتصدير النفايات السامة من الشمال الى الجنوب . ولئن كانت بلدان الجنوب لا تخلو بالقطع من الدوافع الوضيعة ، نجد في كثير من الأحيان أن سكانها لا يسعون إلا لمجرد البقاء على قيد الحياة .

ولهذا ينبغي أن نواجه بسرعة مظالم الحالة الاقتصادية العالمية . فأقل البلدان نموا تشعر بهذه المظالم على نحو أكثر حدة ، وإن كانت كل البلدان النامية تعاني من النمو البطيء أو السلبي والانخفاض في أسعار السلع الأساسية ومعدلات التبادل التجاري السيئة ، وهذا مجرد غيض من فيض من المشاكل . ونحن نأمل أن تعالج استراتيجية التنمية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع والمبادرات الدولية الأخرى المحنة الاقتصادية لأشد الدول فقرا في العالم معالجة فعالة .

بدأنا هذا الخطاب بإعادة تأكيد ثقتنا والتزامنا بالأمم المتحدة وعملها لأنه لا يساورنا شك في أن الولاء للأمم المتحدة من جانب كل أعضائها عنصر أساسي لمواصلتها عملها العاجل . ويرتبهن تحقيق المزيد من التقدم في مجال اصلاح وإعادة تنشيط الأمم المتحدة بتأييد الدول الأعضاء لها أدبيا وماليا . لقد آن الأوان لتشجيع التقدم الذي بدأ . ويسعدنا أن نلاحظ أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يعترضان الآن أن يدفعنا متأخراتها ويغيبا بمسؤولياتهما المالية إزاء الأمم المتحدة . ونحن كل السدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها أيضا .

يبدو من المؤكد أن روح التعددية قد ولدت من جديد ولا بد من تغذيتها ، لأنه ينبغي أن يكون من الواضح في النهاية للدول جميعا أن وقت المهاترة والدعاية قد انتهى وأن وقت التعاون قد بدأ .

يقول الأمين العام في تقريره في السنة الماضية إنه يبدو كما لو أن :

"شراع المركب الصغير الذي تجمعت فيه شعوب الأرض ... قد هبت عليه من جديد رياح خفيفة ولكن مواتية" (A/42/1 ، ص ٢)

موضحا أن الأمل موجود وإن كان خافتا . وفي هذا العام قال

"إن الملاحة بحذر وصبر جعلت أجزاء واسعة من الساحل على مدى البصر من السفينة" . (A/43/1 ، ص ٢)

وهذا مستقبل يثير قدرا أكبر بكثير من الأمل . وفي الواقع نتفق على أنه بينما لا تزال توجد بعض العوائق التي تحول دون التفاوض ، فإن الوصول بهذه السفينة الى بر الأمان أصبح أكثر ترجيحا بكثير ، لأن مناخ الملاحة جيد في ظل الوضع الدولي الحالي ، أو كما نقول في ساموا :

"لقد هبت على الجمد ريح مواتية . فلنسلم دفعة قاربنا الى ربّان محنك مقتدرا" .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : باسم الجمعية العامة أشكر رئيس وزراء ووزير خارجية دولة ساموا الغربية المستقلة على بيانه الهام الذي أدلى به توا .

أصطحب معالي الأونرابل توفيلاو ايتي أليسانا ، رئيس وزراء دولة ساموا الغربية المستقلة ، من المنصة* .

السيد آدم (تشاد) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يود وفد تشاد أن يضم صوته الى المتكلمين السابقين في الاعراب للسيد دانتي كابوتو ممثل الأرجنتين عن أصدق تهانينا بمناسبة انتخابه لرئاسة الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة . ومما يبعث على سرور وفد تشاد الخاص أنه انتخب بسبب خبرته الواسعة في العلاقات الدولية ، وبوجه خاص لأنه بوصفه وزيرا لخارجية بلده أشبت جدارته ومهارته

* تولي الرئاسة نائب الرئيس ، السيد كابرال (غينيا - بيساو) .

الدبلوماسية . ومما يبعث على سرور وفدي أيضا العلاقات الممتازة القائمة ، من حسن الحظ ، بين بلده الجميل وتشاد . لقد وضع المجتمع الدولي شقته في بلده وفيه شخصا ، ولا يساورنا أدنى شك في أن أعمال هذه الدورة للجمعية العامة سوف تدار بكياسة ومهارة وفعالية . ويمكن أن يطمئن الى تعاون وفدي الصادق مع وفده في الاضطلاع بمسؤولياته الجسام .

أود كذلك أن أعبر عن شكر وفدي لسلفه السيد بيتر فلورين الذي أبدى روحا توفيقية عظيمة لدى ادارته لأعمال الدورة الثانية والاربعين .

وأخيرا يود وفدي أن يشيد إشادة خاصة وفي محلها تماما بالأمين العام خافيير بيريز دي كوييار على جهوده الدؤوبه في خدمة السلم وتعزيز التنمية .

عندما قام الآباء المؤسسون للأمم المتحدة بالتوقيع يوم ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥ على ميثاق الأمم المتحدة كان قوام أهدافهم التي حددت بمنتهى الوضوح في المادة ١ هو السلم والتنمية .

وفي ٢٥ أيار/مايو ١٩٦٣ حذا رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية حذوهم بتكريس هذه المبادئ نفسها في ميثاق أديس أبابا .

إن التقاء هذه المثل العليا للسلم كان من شأنه بطبيعة الحال أن يجنب دولنا المآسي التي شهدتها بسبب التصرفات غير المسؤولة والسعي من أجل تحقيق المصالح الانانية .

وعلى الرغم من استمرار الخلافات في وجهات النظر داخل المجتمع الدولي ، شهد عام ١٩٨٨ توجها جديدا في العلاقات الدولية . ويبدو في واقع الامر أن تيارا من السلم يهب على عالمنا . وإذا استمر هذا الاتجاه فسيشهد عالمنا حقبة جديدة من الانفراج الذي اختفى عن الساحة الدولية في السنوات الاخيرة .

ويندرج في هذه الحقبة الجديدة النهج الجديد في العلاقات بين تشاد وليبيا . وربما يتذكر الممثلون سنوات المعاناة التي شهدتها تشاد والمعارك ، الكلامية أو

العسكرية ، التي اتسمت بها العلاقات بين بلدين حكم عليهما التاريخ والجغرافيا أن يعيشا جنبا الى جنب ، ووجدت بينهما علاقات الجوار والاخوة العريقة . هذان البلدان ما كان ينبغي أن تقوم بينهما إلا علاقات حسن الجوار والتعاون المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الافريقية .

وكما يعلم الاعضاء ، أبدت تشاد دوما رغبتها في الحوار لمحاولة ايجاد حلـول للنزاع بين البلدين . وهذا المسلك المتفتح ، الذي لقي التجاهل لفترة طويلة ، وجد أخيرا صدق طيبا لدى أشقائنا الليبيين في بيان أدلى به العقيد القذافي في طرابلس يوم ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٨ .

وعلى هذا الاساس الجديد ، قامت منظمة الوحدة الافريقية ، في قرارها AHG/174(XXIV) ، بتعديل ولاية اللجنة المخصصة للنزاع بين تشاد وليبيا ، وأسندت اليها في الفقرة ٥ الاهداف التالية : تهيئة مناخ من الثقة والدينامية للحوار من خلال التقريب بين طرفي النزاع ؛ وتطبيع العلاقات بين الدولتين ولاسيما في المجالات السياسية والدبلوماسية والتعاون في جميع مجالات الاهتمام المشترك ؛ ومد أجل وقف اطلاق النار وتدعيمه بالاجراءات والوسائل المناسبة .

وقد بدأت هذه العملية بالاجتماعات الشنائية التي انعقدت في ليهرفيل تحت اشراف الحاج عمر بونغو ، رئيس جمهورية غابون ورئيس لجنة منظمة الوحدة الافريقية المخصصة للنزاع بين تشاد وليبيا . وعرضت بعض الحكومات الصديقة أيضا وساطتها التي أدت في النهاية في ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ الى إعادة العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية تشاد والجمهورية العربية الليبية .

وقد أكد البلدان مرة أخرى في البيان المشترك الصادر في هذا السياق تصميمهما على التقيد الصارم بوقف اطلاق النار الذي تقرر في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، وأن يحلا نزاعهما الاقليمي بالطرق السلمية بما يتفق مع مبادئ الامم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الافريقية وفقا للقرار AHG/174(XXIV) ، الذي اعتمده مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية الرابع والعشرون ، وان يتعاونوا مع لجنة منظمة الوحدة الافريقية المخصصة المذكورة بروح من المسؤولية والتفاهم .

وبهذا أسهمت الارادة السياسية والاستعداد الدائم من جانب الحكومة التشادية مع جهود التوفيق الدؤوبة من جانب البلدان الصديقة ولجنة منظمة الوحدة الافريقية المخصصة للنزاع ؛ على نحو ايجابي وفعال في تهيئة هذا المناخ الجديد من التقارب والسلم بين الدولتين الشقيقتين .

ومن ثم ، يود وفدي بالنيابة عن الحكومة التشادية أن يعرب من فوق هذه المنصة عن امتنانه لتلك البلدان الصديقة التي لم تدخر وسعا في تمكين ليبيا وتشاد من إعادة العلاقات ، وأن أشيد بفخامة رئيس جمهورية توغو ، السيد غناسينغبني اياديمبا وأشكره على الدور الايجابي الذي اضطلع به لتعزيز عملية السلم . فهم جميعا قدموا بجهودهم خدمة جليلة للشعب التشادي الذي يطمح دائما الى تحقيق السلم من أجل تكريس نفسه بالكامل للكفاح من أجل التنمية .

ونأمل أن تتابع هذه الخطوة وتدعم من أجل تحقيق سلم دائم . وفي النهاية أود أن أؤكد من جديد أن تشاد راغبة في اتباع هذه الدينامية الجديدة من أجل تطبيع العلاقات بين البلدين الشقيقتين وايجاد تسوية دائمة وعادلة لنزاعنا مع ليبيا فيما يتعلق بقطاع أوزو ، تتفق مع العملية التي بدأناها في اطار قرار منظمة الوحدة الافريقية (AHG/174(XXIV) . ولتحقيق هذا الغرض ، تؤكد حكومتني من جديد دعمها الكامل للجهود الدؤوبة والجديرة بالثناء التي تبذلها لجنة منظمة الوحدة الافريقية المخصصة للنزاع وتؤكد تعاونها التام معها للنجاح في مهمتها النبيلة .

يتوق الشعب التشادي الى السلم حتى يكرس نفسه على نحو أفضل للقتال ضد التخلف ، وتلك معركة حقيقية بالنسبة لتشاد بسبب مناخنا غير المناسب ، والعواقب المفجعة للحرب . فنحن نواجه وبالإضافة الى عبء الحرب الأوبئة والتصحر والجفاف وغارات الجراد والسيول . هذه هي الولايات التي عانى منها بلدي في السنوات الأخيرة . وفيما يتعلق بالموسم الزراعي الحالي ، فإن الفرصة ضئيلة للغاية لأن يكون المحصول جيدا ، وذلك لأن الأمطار التي تأخرت هبطت بغزارة في آب/أغسطس الى حد أن مناطق عديدة أغرقتها السيول وحدثت خسائر كبيرة : فقد تضرر ٨١٦ ٦٨ شخصا من هذه الكارثة ، منهم ١٠ ٠٠٠ في نجامينا عاصمتنا ؛ وقتل ٦٧ شخصا وجرح العشرات ؛ وفقدت ٤١٦ ٣ رأسا من الماشية ؛ وأغرقت الفيضانات ١٥٨ قرية ودمر ٥٣٩ ٢٠ منزلا ؛ وأغرقت الفيضانات بالكامل ما يقرب من ٤١٧ ١٢ هكتارا من الأراضي الزراعية ، مما سيكون له آثار معاكسة على المحصول .

والمحاصيل التي نجت من الفيضانات تعرضت لتهديد الجراد . وكان خطر المجاعة يهدد عدة مناطق في البلد . وحتى قبل فصل الامطار ، تسببت الحرارة الشديدة في شهور آذار/مارس ونيسان/ابريل وأيار/مايو في انتشار وباء الالتهاب السحائي الذي قتل الكثيرين ، ولاسيما من الاطفال .

وأدت هذه النكبات المتعددة بالاضافة الى دمار الحرب ، الى انزال أشد الاضرار باقتصادنا الوطني ، الذي يقوم على أسس هشة ، إذ أن القطن هو سلعة التصدير الوحيدة ، ولانزال تربية المواشي تتم بطرق بدائية . وفي مواجهة أسعار القطن العالمية ، التي لانزال منخفضة ، كان على الدولة أن تستغني عن عائدات هذه المصادر ، مما أوجد عجزا خطيرا في الميزانية .

وفيما يتعلق بتربية المواشي ، وهي الدعامة الاساسية الثانية لاقتصاد تشاد ، التي تتعرض لكل النكبات التي حاقت بمنطقة الساحل ، يوجد الآن تحسن واضح فيما يتعلق بتنظيم انتاج السلالات والتحكم في الظروف الصحية ، وادارة مصادر المياه والمراعي ، بالاضافة الى تحسين ادارة تصدير المواشي الى البلدان المجاورة .

والتعليم والصحة من العوامل التي تتحكم في التنمية . وحكومة جمهورية تشاد تدرك هذا ، وهي تسعى الآن لايجاد الطرق والوسائل لتوفير الصحة الجيدة للجميع في سنة ٢٠٠٠ . وفي هذا السياق ، تعتبر الرعاية الصحية للأمهات والاطفال ، والاسعافات الاولى من العناصر الاساسية لسياستنا الصحية .

ويحظى التعليم أيضا بأولوية بالنسبة لنا . وأن تشاد ، التي دمرت هيكلها الاساسية أثناء الحرب ، تدرك تماما الدور الاساسي الذي يلعبه التعليم في التنمية . ورغم مواردنا المحدودة ، قررت الحكومة أن تبعث حياة جديدة في نظام التعليم قبل التصدي لاعادة بناء الهياكل الاساسية . وقد حظينا بمساعدة مادية ومالية كبيرة ، كما هو الحال في جميع القطاعات الأخرى ، من كل من البلدان الصديقة والمنظمات الدولية - أي ان جهودنا كان يدعمها دائما المانحون الذين فهموا مصاعبنا ومنحونا ثقتهم .

وفي هذا السياق ، من الملائم أن أذكر بأن مؤتمر جنيف اللذين عقدا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ وكانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، بشأن مساعدة تشاد تحت اشراف برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وكذلك اجتماعي المتابعة القطاعية اللذين عقدا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ وشباط/فبراير ١٩٨٨ ، قد مكنت تشاد من الانتقال من مرحلة إعادة التأهيل الى مرحلة إعادة البناء ، ومن ثم كان لها أن تفكر في التنمية في اطار خطتنا الانمائية المؤقتة . وفي نفس السياق ، ومع مراعاة قرار الجمعية العامة ٣٠٠/٤٢ ، الذي اعتمد في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، ستنظم الحكومة التشادية ، في ١٤ و ١٥ و ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، اجتماع طاولة مستديرة للمانحين للمساعدة في إعادة تأهيل وانهاش وإعادة بناء المنطقة الشمالية لتشاد منطقة البوركو - اندي - تيببستي ، التي دمرتها الحرب والكوارث الطبيعية .

وباسم حكومة جمهورية تشاد أود أن أدعو أعضاء المجتمع الدولي الى المشاركة مشاركة نشطة وباعداد كبيرة في اجتماع المائدة المستديرة لاعادة بناء تلك المنطقة الهامة من البلاد . وتشاد التي حظيت في مرحلة إعادة الإعمار بمساعدة قيّمة من جانب المجتمع الدولي تعرف أن بوسعها الركون الى أصدقائها وشركائها .

وأغتنم أيضا هذه الفرصة لاتوجه بخالص الشكر الى البلدان الصديقة وسائر البلدان المانحة ولاعرب لها عن عميق امتناننا لما امدتنا به من مساعدات وقروض انمائية كانت خير عون لنا في حالات الطوارئ وكذا في عملية تمويل مشروعات التنمية وإعادة البناء . وسوف يظل الشعب التشادي يدين دوما بالعرفان لتلك البلدان .

على الرغم من أن الحالة الاقتصادية الدولية ليست مواتية تماما وعلى الرغم من تدهور معدلات التبادل التجاري تدهورا متزايدا مازالت تشاد تأمل في مستقبل أفضل شريطة أن تكف قوانين السوق عن الخضوع للمضاربة بحيث لا تؤثر حقا إلا العناصر الجديرة بالاعتبار مثل العرض الحقيقي في مواجهة الطلب الحقيقي . ولاشك أن هذا النهج يتيح الحد من تقلبات أسعار السلع الأساسية ويكفل للبلدان النامية إيرادات ثابتة . وذلك أيضا جهد جدير بالثناء ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تبذله بالإضافة الى ما تقدمه للعالم الثالث من مساعدة . وبذا تتمكن البلدان النامية من احراز نمو حقيقي يساعدها بغير شك في السير على طريق التنمية .

إلا أن الحالة الاقتصادية الدولية ، بعيدا عن ذلك ، مازالت تبعث على القلق الشديد . واذا كان هناك بعض التحسن قد طرأ على البيئة الاقتصادية وبخاصة استمرار النمو في البلدان الصناعية ، فالواقع أنه مازالت أوجه الاختلال العميق قائمة وهي تعرقل فرص تحقيق أي انتعاش في معظم البلدان النامية .

ولاتزال الآفاق قاتمة ولاسيما بالنسبة لبلدان افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية التي ينوء مستقبلها بالعبء الثقيل للديون ولتقلب أسعار السلع الأساسية المنخفضة بوجه عام ، وهي المصدر الرئيسي لموارد تلك البلدان .

وعلى الرغم من الصعوبات المتعاضمة والبيئة الخارجية المناوئة أصبحت تلك البلدان مصدرا صافيا لرؤوس الاموال الى البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية . ومن ثم يقتضي الامر بصورة أساسية وملحة أن تشرع الحكومات - لا بوازع من النزعة الانسانية بل في ظل التكافل المتنامي وتحقيق صالح الجميع - في التماس حلول مشتركة وعادلة ودائمة لسد الفجوة العميقة بين البلدان الغنية والفقيرة .

أما افريقيا ، فعلى الرغم مما حظيت به منذ عامين من اهتمام خاص تجسد في اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة ، مازالت تعد قارة على هامش عملية التنمية نظرا لتضافر سلسلة من العوامل السلبية ضدها . ومع كل ما بذلته بلداننا من تضحيات جسام في سبيل التكيف الاقتصادي لم ترق النتائج المرجوة من تنفيذ بنود ذلك البرنامج الى مستوى الآمال المعقودة عليه . بل على النقيض تماما ، هبط مستوى المعيشة واستشرى الفقر مما ينطوي على مخاطر سياسية جمة .

بيد أننا نرى على ضوء توصيات دورة اللجنة المختصة الجامعة التابعة للجمعية العامة والتي اختتمت أعمالها لتوها ما يدعو الى الأمل مرة أخرى في أن شركاء افريقيا سيبدون الإرادة السياسية اللازمة للوفاء بتعهداتهم السابقة ليسهموا بذلك في انجاز هذا العمل المشترك العظيم .

وفضلا عن الصعوبات الاقتصادية الخطيرة مازالت افريقيا نهبا للكوارث والآفات الطبيعية فهذه الكوارث التي تأتي متلازمة أو متعاقبة تقوض كل ما يبذل من جهد وتتهدد باستمرار التقدم المحرز وتمحق ما تحقق من مكاسب وأقصد بذلك ما اجتراح قارتنا في السنوات الأخيرة من جفاف وفيضانات وآفات . من ذلك مثلا أنه في بعض مناطق القارة ، كانت الأمطار التي تعد بوجه عام هبة من السماء وبركة الهبة ، وبخاصة في وقت اشتدت فيه أضرار الجفاف ، هذه الأمطار تحولت الى كابوس حقيقي يجثم على أنفاس السكان . فقد أسفرت السيول في الواقع عن عواقب وخيمة على الأصدعة الانسانية والمادية والاقتصادية والاجتماعية ناهيك عما خلقتة على المحاصيل من آثار سلبية أعمق .

وفيما يتعلق بالبلدان الاعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ، تضافرت العوامل الطبيعية والعوامل الناشئة عن البيئة الاقتصادية الدولية لتخضع اقتصاداتها لمحنة قاسية وتعرض جهودها الانمائية للخطر . بيد أن بلادنا عاقدة العزم على توحيد جهودها للتمدي للتحديات بشكل أفضل . وكما ذكر سعادة الرئيس الحاج حسين حبري الرئيس الحالي للجنة سالفة الذكر :

"ينبغي ألا ينظر الى الجفاف باعتباره صورة متكررة لشر محتوم لا يقهر بل على أنه البلاء الذي لابد لدحره من الاضطلاع بجهد دائب والتضامن في مكافحته وتوافر الارادة الجماعية لبلوغ تلك الغاية" .

وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب باسم سعادة الحاج حسين حبري الرئيس الحالي للجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل عن عرفاننا للبلدان والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي ما برحت تبني تأييدا حارا وراسخا لجهودنا ، الفردية منها والجماعية . بيد أن المعركة لم تنته فما زالت الاخطار تحدد بنا ، وبخاصة فيما يتعلق بالزراعة والغذاء .

وطبقا لخطة عمل ووثيقة لاغوس الختامية نما وروحا تلتزم بلدان المنطقة الفرعية بأن تمضي بنشاط في التعاون الدينامي داخل المؤسسات ذات الطابع الخاص مثل لجنة حوض بحيرة تشاد وسلطة حوض النيجر والاتحاد الجمركي الاقتصادي لدول وسط افريقيا التي عقدت اجتماعاتها في نجامينا في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ وكانون الاول/ديسمبر من العام نفسه وكانون الثاني/يناير ١٩٨٨ . إلا أن ما يحدو تلك المؤسسات من نوايا حسنة جديرة بالثناء لا يكفي وحده لاحراز انجازات كبيرة .

تابعت جمهورية تشاد باهتمام وحماس تطور الحالة السياسية الدولية التي تشهد آفاقا مواتية لايجاد حل للصراعات التي تشكل خطرا شديدا يهدد السلم في بعض أنحاء كوكبنا وبالتالي في العالم . وقد تحقق ، ولاشك ، تقدم كبير هنا وهناك بفضل ما تظلمع به منظماتنا وعلى رأسها الأمين العام النشط من جهود لا تعرف الكلل تلقى دعما

فعالا في المجتمع الدولي . ومن الأمثلة العملية والسعيدة وذات المغزى يرد بلا جدال التطور الايجابي في الحالة في افغانستان ووقف اطلاق النار بين ايران والعراق . ويشعر وفدي بالاغتياب لابرام اتفاقات جنيف المتعلقة بأفغانستان ويأمل أن تحظى بالاحترام وتنفذ بالكامل وان يتسنى إعادة السلم والهدوء إلى ذلك البلد . ومن ثم تستطيع الأعداد الكبيرة من اللاجئين أن تعود إلى ديارها ويتاح للشعب الافغاني أن يعكف على تقرير مستقبله بحرية* .

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

لا يساورني أدنى شك في أن العديدين سيعتبرون عام ١٩٨٨ نقطة تحول ايجابية في الصراع المميت بين ايران والعراق . إن وقف اطلاق النار في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ يعكس الجهود الدؤوبة والمثابرة التي بذلتها منظماتنا والبلدان المحبة للسلم . إن حكومة بلدي تؤيد تأييدا صادقا المبادرات الفذة التي تستهدف تنفيذ قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) تنفيذا فعالا وسريعا ، بغية تحقيق تسوية سلمية للصراع . وتحقيقا لتلك الغاية ، يحث وفد بلدي ايران والعراق على تحقيق السلم من خلال الحوار المستمر .

ونظرا لان مسألة كمبوتشيا لم تحل بعد ، ستنظرها الجمعية العامة ثانية هذا العام . والواقع أنه على الرغم من الجهود التي بذلها المجتمع الدولي تماشيا مع احكام قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، لم يتسن التوصل الى حل لتلك المسألة يمكن الشعب الكمبوتشي من ممارسة حقه في تقرير المصير بحرية ودون أي تدخل من الخارج . ويأمل وفد بلدي أن تساعد المبادرات الاخيرة التي اضطلعت بها بلدان المنطقة في ايجاد حل عادل ودائم لتلك المسألة ، التي لاتزال مشار قلق للمجتمع الدولي . وتؤيد تشاد ، هنا وفي أي مكان آخر ، أية جهود تستهدف ايجاد حل سلمي وحاسم لتلك المسألة . وهذا أيضا هو موقف وفد تشاد من شبه الجزيرة الكورية وقبرص .

مع أن بوارق أمل تلوح في الافق بالنسبة لبعض الحالات التي تقلق المجتمع الدولي ، فإن من المؤسف أن يلاحظ المرء عدم إحراز أي تقدم بالنسبة للشرق الاوسط ، وهي بؤرة توتر أخرى ملتتهبة تقلق المجتمع الدولي يظل جوهرها قضية فلسطين . إن تدهور الحالة في الاراضي آخذ في أن يصبح مصدرا لقلق متعظم يتصدر الاحداث في ذلك الجزء من العالم . وتشاد ، فيما يخصها ، أيدت على الدوام قضية الشعب الفلسطيني ، كما أوضح في البيان الذي ألقاه سعادة الحاج حسين حبري ، رئيس تشاد ، في آخر اجتماع لمؤتمر القمة الاسلامي الذي انعقد في الكويت ، حيث قال :

"تعرب جمهورية تشاد عن تضامنها مع نضال الشعب الفلسطيني المشروع ، وببناء عليه ، فإننا نؤيد فكرة عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة" .

وفي أمريكا الوسطى ، يؤمن وفد تشاد أن جهود بلدان المنطقة الرامية إلى احلال السلام والتعاون ينبغي تشجيعها خدمة لمصالح شعوب ذلك الجزء من كوكبنا .
فضلا عن المشاكل البيئية والاقتصادية ومشاكل المديونية التي تواجهها افريقيا ، تواجه القارة أيضا مشاكل سياسية وصراعات تسبب قلقا مستمرا للمجتمع الدولي . وأشير بذلك ، أساسا إلى مشاكل الجنوب الافريقي المؤلمة التي لا تطاق ، عامة ، ومصير شعب ناميبيا خاصة ، وهي مشاكل لاتزال تحتل مركز الصدارة على جدول أعمال الجمعية العامة . والواقع أن الحالة في ذلك الجزء من افريقيا لاتزال فاجعة على الرغم من اتجاه الرأي العام العالمي . فالنظام العنصري الخسيس في بريتوريا يواصل بعناد ترسيخ نظام الفصل العنصري الكريه ، منكرًا بذلك على الاغلبية السوداء حقوقها الأساسية . وفي حين أن المجتمع الدولي أعاد التأكيد عدة مرات على أن إزالة نظام الفصل العنصري الرهيب من جنوب افريقيا واستقلال ناميبيا يحظيان بأعلى الاولويات ، فإن تأكيدات تلك ظلت حتى الآن غير مفضية إلى شيء يذكر ، إذ أن الدولة التي عفى عليها الزمان لاتزال تقاوم ، وتمنع التحقق السريع لما تبغثه إرادة العالم المتمدن التي لا تتزعزع .

لذلك ، يلاحظ وفد بلدي بسخط استمرار تلك الحالة القاتمة وما يرتكب من جرائم في حق الاغلبية . إلا أن الأمل يجدونا أن تمارس البلدان المحبة للسلم والعدالة والمجتمع الدولي ككل الضغوط السياسية والاقتصادية ، على حد سواء ، التي لا غنى عنها للقضاء على تلك الجريمة البربرية التي ترتكب ضد البشرية ولإقامة مجتمع في جنوب افريقيا ينبغي على أساس التعددية والمساواة .

أما بالنسبة لمصير شعب ناميبيا ، الذي حُرم من حقه في الاستقلال ونهبت جنوب افريقيا خيراته طوال سنوات ، فإن وفد بلدي يعلق آملا على الاتصالات الاخيرة والمبادرات المستمرة بوصفها طريقا للتنفيذ السريع لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٨٧) ، الذي يدعو إلى قيام ناميبيا المستقلة ذات السيادة تحت قيادة المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا ، ممثله الشرعي والوحيد .

ويتعين أيضا على جنوب افريقيا العنصرية أن توقف نشاطاتها الرامية الى زعزعة الاستقرار في البلدان المجاورة وأعمالها العدوانية ضدها .
واذ ننتقل الى الصحراء الغربية ، تشجع تشاد الجهود التي يبذلها الامين العام للأمم المتحدة والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية لايجاد حل مشرف ودائم لحل تلك المشكلة .

لا يسعني أن أختتم كلمتي دون أن أتقدم بالتهنئة الى قوات الامم المتحدة لحفظ السلام التي منحت للتو جائزة نوبل للسلام . إن لجنة نوبل بعملها هذا ذكرت العالم بأسره بالقيم التي ينبغي لنا أن نعلقها على السلام . إن السلام ضروري لكل منا ، سواء كنا أفرادا أم دولا ، وما من أحد منا يستغني عنه . إن السلام يوِّد الثقة ، ويؤدي الى الامن ، والسلام والامن يرتبطان ارتباطا لا انفصام له ، ونشعر إنهما يكفلان تعزيز التنمية . والسلام في حد ذاته يحمل الامل والسعادة . وكما قال أحدهم ، بحق ، في السلم مستقبل البشرية . إن مناخ السلم ، الذي لا غنى عنه والذي طالما سعى البشر اليه ويرغب فيه الجميع ، بدأ يسود هنا وهناك في كوكبنا . ويحدو وفد بلدي الامل أن تستمر عملية السلم التي بدأت دون أي توقف وأن تُوسَّع أيضا لتشمل شعبي تشاد وليبيا . وتشاد ، كما قال الحاج حسين حبري ، رئيس تشاد ، في كلمته في مؤتمر قمة الوحدة الافريقية الرابع والعشرين :

"تتوق بشدة الى السلم ، وهي على استعداد لتهيئة جميع الظروف تحقيقا لتلك الغاية . إلا أننا ، شأننا شأن الشعوب الاخرى ، نتمسك تمسكا شديدا بحريتنا واستقلالنا وسيادتنا وسلامة أراضينا . وطموحنا الوحيد أن نتمتع على ذلك الأساس بأفضل علاقات مع جميع جيراننا . وإننا نؤمن ايماننا صادقا أن هذا يتمشى مع أعلى مصالح شعوبنا ومع كرامة افريقيا ومصداقيتها" .
وعليه ، فإننا نود أن نغتتم فرصة مخاطبة الجمعية العامة لنعرب عن الامل في أن يؤيد المجتمع الدولي تأييدا فعالا جهود اللجنة المختصة المنبثقة عن منظمة الوحدة الافريقية ، وجهود البلدان المحبة للسلم والعدالة ، والرامية الى ايجاد حل سلمي وحاسم للنزاع الرهيب بين تشاد وليبيا ، حلا يحترم استقلال وسيادة وسلامة أراضي كل من الدولتين ، بغية إقامة وتنمية مناخ من حسن الجوار والتعاون الاخوي .

السيد ديسكوتو بروكمان (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) :

أود أن أبدأ بتهنئة أميننا العام السيد خافيير بيريز دي كوييار على جائزة نوبل للسلام التي منحت للأمم المتحدة . ونحن ننظر إلى هذا التكريم السامي بوصفه إقراراً بالمهمة النبيلة التي تنفذها القوات من ذوي "الخوذات الزرقاء" ، ولكننا بالطبع نراه أيضا آية تقدير للمساعي البطولية التي يبذلها الأمين العام لهذه المنظمة من أجل السلم ولللنجاحات التي أحرزت في العام الماضي .

منذ عام ١٩٨١ وحتى الآن ، شهدنا ظهور حملة في غاية القوة ضد التعددية بشكل عام وضد الأمم المتحدة وحكم القانون في العلاقات الدولية بشكل خاص . فنزعمة الإنفرادية المسلحة تجاهلت ميثاق الأمم المتحدة وسعت لإعلان نفسها سيّدا ومسيّرا للكون . وذلك هو المدى الذي وصل إليه تالية الذات الذي تمارسه الولايات المتحدة ، وعنجهية قادتها .

إن فقدان الهوية وأوهام العظمة ليست ظواهر غير معروفة فمصحات الأمراض العقلية مليئة بالمرضى الذين يتصور الواحد منه أنه نابليون ويتصور الآخر أنه سوبر مان ويطالبون بأن يعاملهم الآخرون كما لو كانوا كذلك فعلا . ومن الصعب التعامل مع أمثال هؤلاء ، ومن المستحيل إرضاءهم .

ومع ذلك ، فلا شيء يقارن بمعبوبة التعامل مع دولة قوية تتصور أنها الله ، وتطالبنا جميعا بحرق البخور على مذبح عبادتها ، والتسليم بحقها ، حقها الذي لا وجود له ، في أن تفعل ما تشاء دونما اعتبار لجميع الاعراف المقدسة والأخلاقية والقانونية . ونحن نعرف هذا الذي نحكي عنه تمام المعرفة ، فقد خبرناه مباشرة ، ومن هنا يأتي احتفالنا بالطريقة التي نجح بها الأمين العام في إبقاء الأمم المتحدة على السطح وسط عاصفة من الضغوط الاقتصادية والحملات الرامية إلى تقويض فعاليتها المنظمة .

فالنتائج التي حققتها الأمم المتحدة في مضمار تعزيز السلم هذا العام قد أجبرت هذه الدوائر فاقدة العقل على تغيير موقفها بعض الشيء ، والموافقة على

الوفاء بالتزاماتها الاقتصادية إزاء المنظمة . ونحن نرحب بهذا التطور بوصفه انتصارا لرجاحة العقل ، لكننا نود أيضا أن نرى ذلك وقد امتد الى مجال احترام المبادئ المقدمة للميثاق ، وإلا فإنه سيكون من غير المجدي إنفاق الأموال للإبقاء على المنظمة حية . إن الميثاق روح الأمم المتحدة ، وسبب وجودها ذاته يكمن في احترام الميثاق وضمان احترامه من جانب الآخرين .

نود أيضا أن نهنئكم ، يا سيادة الرئيس ، على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة المهمة الثالثة والأربعين للجمعية العامة . فبوصفك ممثلا لمنطقتنا في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ووزيرا لخارجية بلد ينتمي الى حركة عدم الانحياز ولمجموعة كونتادورا ، بلد يعمل بلا هوادة في سبيل السلم الدولي على الجبهتين السياسية والاقتصادية ، فإنك يا سيدي مؤهل أفضل تأهيل بالذات لكي تساعدنا على الإفادة القصوى من الغرض التي يتحياها التقدم المحرز نحو حل عدد من النزاعات الإقليمية ، وكذلك في المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

لقد تابعة نيكاراغوا بكل اهتمام تطور هذه المناقشة العامة التي برز خلالها التفاؤل الناجم عن المناخ الجديد من التفاهم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الذي تجسدت أبرز الأدلة عليه في اتفاق إزالة القوات النووية المتوسطة المدى . ولا شك أننا نشارك في الاعتقاد بأن هذا التفاهم له أثر إيجابي على العلاقات الدولية . بيد أن التفاؤل والتوقعات الناجمة عن هذا العصر الجديد من الإنفراج لا ينبغي أن تحول بيننا وبين رؤية المشاكل البالغة الحدة التي لا تزال تواجه البشرية . وعلى نحو ما يعترف الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة ، بأن :

"الحالة الدولية [ما زالت] بالطبع موسومة بنقاط للتوتر والخطر ،

سواء ظاهرة أو مستترة . إن الرضا عن النفس فيما يتعلق بحل المشاكل المعقدة

التي لا تزال تواجهنا أمر لا يجوز" . (A/43/1 ، ص ٢)

إن هذه الظروف الجديدة ينبغي أن تكون منطلقاً لإجراء تغيير ملموس في العلاقات الدولية . ونحن نتطلع إلى ديمقراطية دولية أصيلة تقوم على الامتثال الصارم لمبادئ وقواعد ميثاق الأمم المتحدة بوصفه السبيل الوحيد لضمان التوصل إلى حلول عادلة للمشاكل الجوهرية للسلم والتنمية .

وتوخياً لهذا الهدف ، ينبغي أن تتوحد أكثر من ذي قبل البلدان الفقيرة وغير المنحازة وأن تتصرف بحماسة وعزم على أساس مهام نحددها لأنفسنا بأنفسنا . فمهام السلم الدولي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تنمية الشعوب والاعتراف بالمساواة السيادية والقانونية لجميع الدول .

ودور الأمم المتحدة أساسي في عملية إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية . ومن هنا يتعين علينا أن نحمد الصبر والعزم اللذين أبداهما الأمين العام ، خافيير بيريز دوي كوبيار ، الذي ما برح قادراً عبر السنوات على معالجة مشكلات بالغة الصعوبة ، فضلاً عن أنه لا يزال يؤدي حتى هذه اللحظة دوراً أساسياً متزايد الفعالية في حل عدد من النزاعات الإقليمية .

ومن العناصر الجوهرية في تدعيم الأمم المتحدة توافر إرادة سياسية لا تلبس من جانب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أيضاً . إن الدعم الحقيقي ، واعني به الدعم الذي يدعو الأمر إليه فعلاً لتعزيز المنظمة ليس هو ذلك الذي ينجم عن المصالح الدعائية السياسية الموقوتة ، بل ذلك الذي ينشأ عن قناعة عميقة بأن الأمم المتحدة هي مفتاح تنفيذ التغييرات اللازمة لضمان السلم . ولا سبيل إلى حل مشاكل نزع السلاح الملحة خارج إطار منظمتنا . إن منع وقوع كارثة نووية مسؤولية نتشارك فيها جميعاً . وتنطوي معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى التي وقعت في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على أهمية كبرى ، ولكن دون أن ننسى أنها تشمل إزالة ٤ في المائة فقط من الترسبات النووية الراهنة .

وفي حين ينبغي أن تستمر المفاوضات الثنائية بين الدولتين العظميين بغية تخفيض الأسلحة الاستراتيجية النووية ، لا يجب السماح في أي لحظة لهذه المحادثات بأن

تشكل عقبة في طريق المفاوضات المتعددة الاطراف على نحو ما هو حادث حتى الان للأسف .
فشمة جوانب من نزع السلاح تنطوي على أهمية حيوية لجميع الدول ، ومنها الحاجة
الماسة لمعاهدة بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية ، وتحريم انتاج واستعمال
الاسلحة الكيميائية ، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وخفض الاسلحة
التقليدية .

كما يجب ألا تشكل أولوية نزع السلاح النووي عقبة تحول دون إحراز تقدم في مجال خفض الأسلحة التقليدية فهذا مجال يتسم بأهمية قصوى للبلدان النامية . نحيسر أن خفض الإنفاق العسكري للعالم الثالث ، الذي يمكن أن يساعد على مواجهة المشاكل الاقتصادية الخطيرة القائمة في الوقت الراهن ، يستلزم التماسك الصارم بمبادئ القانون الدولي وقواعده وتهيئة مناخ يستعاض في ظلّه عن العداوة واللجوء إلى القوة والتدخل باحترام التعددية الدولية والتعايش السلمي والتعاون والصداقة فيما بين الشعوب .

وما زالت المسؤولية الرئيسية عن نزع السلاح بجميع جوانبه تقع على عاتق الدول العسكرية الكبرى التي يجب أن تخفض نفقاتها العسكرية وأن تزيد حجم المساعدة الرسمية التي تقدمها لأغراض للتنمية .

وإن فكرة إنشاء صندوق لنزع السلاح والتنمية تابع للأمم المتحدة ما زالت فكرة صالحة . ومن الأمور ذات الدلالة أن مجموع ديون العالم النامي ، التي تتجاوز ترليوناً من الدولارات ، مكافئ للمستوى الحالي للإنفاق العسكري العالمي . وكانت التحويلات الرأسمالية الصافية التي حولتها أمريكا اللاتينية والكاريبية إلى الخارج في ١٩٨٧ تمثل ٤٥ في المائة من الإنفاق العسكري للولايات المتحدة و ٦٦ في المائة من عجز ميزانيتها . لقد كان ثمن تمويل سباق التسلح وتعزيزه وتطويره هو بؤس شعوبنا وجوعها .

ومن نتائج النظام الاقتصادي الجائر السائد اليوم أن مشكلة الديون ، التي تؤثر على الأغلبية العريضة لشعوب العالم ، باتت تشكل اليوم عقبة كأداء تعترض طريق التنمية . والنقطة التي يجب أن نبدأ منها حل هذه المشكلة هي الاعتراف بحق شعوبنا في التنمية . ولقد استنفدت الحلول الجزئية التي كان يمكن التوصل إليها بواسطة المفاوضات الشائنية . فمشكلة الديون لا يمكن حلها ، ببساطة ، بمزيد من الديون . وقد وصلت سياسات التكيف إلى حدها النهائي . واستراتيجية كسب الوقت وانتظار معجزة اقتصادية ليست استراتيجية خادعة فحسب بل إنها انتحارية أيضاً . فإن عواقب الانهيار الاقتصادي العالمي ستنال من الجميع ، المدنيين والدائنين سواء بسواء . لذا يستلزم الأمر إيجاد حلول وتوافق في الآراء على الصعيد العالمي .

وكان من الخطوات بالغة الأهمية في هذا الاتجاه القرار الذي اتخذته مؤخرا في كاركاس فنزويلا ، البلدان التي يتألف منها النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية بعقد مؤتمر أمريكا اللاتينية الأول بشأن الديون الخارجية في العام المقبل . ونحن نرى أنه ينبغي أن يعقد هذا المؤتمر في أقرب وقت ممكن وأن يشترك فيه ممثلون للمناطق الأخرى التي تعاني بدورها من عواقب هذه المشكلة الخطيرة .

ولكن لا يكفي الاعتراف بجسامة مشكلة الديون والتوصل الى حل عادل لها على أساس الاعتراف بالمسؤوليات المشتركة للمدينين والدائنين . بل يجب أن يصبح النظام الاقتصادي الدولي الجديد أيضا حقيقة واقعة . فما لم يحدث ذلك لن نكسب شيئا يذكر من الحل المؤقت لمشكلة الديون ، لأن المشاكل تحل لا بمواجهة آسارها السطحية بل بمعالجة أسبابها العميقة .

ويجب ألا تستمر ثروة القلة في النمو بلا ضابط على حساب إفقار الأغلبية الساحقة . وبقدر ما نتمكن من إيجاد حل عادل وعالمي لهذه المشكلة الملحة ، نكون قد أرسينا الأساس لإعادة تنظيم النظام الحالي للعلاقات الاقتصادية العالمية . وما زالت إقامة نظام اقتصادي دولي جديد من أهدافنا وأولوياتنا بالغة الأهمية ، ولا ينبغي السماح للبراغماتية ، التي يطالب بها البعض ، أن تصبح ذريعة للتخلي عن النضال ، والاستسلام بطريقة غير مسؤولة للمنطق غير الأخلاقي الذي يميز النزعة النفعية الضيقة السائدة اليوم .

إن الزخم الجديد الذي اكتسبته الأمم المتحدة في حل صراعات إقليمية مختلفة ، والذي تمثله اتفاقات جنيف بشأن أفغانستان ، والتطورات المتعلقة باستقلال ناميبيا وإنهاء الحرب بين إيران والعراق والحوار في قبرص وتقرير المصير في الصحراء الغربية ، هو الى حد كبير ثمرة العمل الذي تضطلع به المنظمة وأمينها العام لصالح السلم العالمي . وبالرغم من أن الولايات المتحدة تحاول نسبة الفضل في تحقيق هذه المنجزات اليها فإن الفضل لا يرجع اليها بالتأكيد لأن حكومتها قد دأبت على مر السوات الثماني الماضية على عرقلة هذه المنظمة ووكالاتها المتخمة بانتظام وعلى

ترويج نظريات مثل الربط والارتباط البنّاء وحرب الاستنزاف البطيء التي ابتكرت كلها لإطالة أمد معاناة الشعوب وتأخير شروق شمس الحرية .

وإذا كنا نشهد اليوم نهوضا جديدا للأمم المتحدة ، فذلك يرجع بالتحديد إلى كون سياسة الحرب الصريحة والمستترة هذه ضد التعددية قد منيت بالهزيمة .

وإذا كان بوسعنا اليوم أن نأمل في حل صراعات إقليمية مختلفة ، فذلك لأننا قد عرفنا في كل مراحل مقاومتنا النضالية كيف ندافع بثبات عن مبادئنا ولأننا شأبرنا على اقتراح حلول تستند إلى تلك المبادئ .

وإذا كان من المتاح اليوم التنبؤ بنهاية السياسة البغيضة والممارسة المكروهة للفصل العنصري ، الذي يشكّل أخطر إهانة للضمير العالمي في عصرنا ، فذلك يرجع في المقام الأول إلى النضال البطولي لشعب جنوب افريقيا ، والتضامن الدولي الذي تتقدم صفوفه دول المواجهة ، والمساعدة البطولية والسخية التي قدمها الشعب الكوبي بدعم من حركة عدم الانحياز بأسرها ، والجهود الجديرة بالثناء التي بذلتها الأمم المتحدة . إن هذه الصلابة اللافتة للنظر التي يبديها الأفراد والشعوب والمؤسسات في النضال من أجل السلم ستغضي لا محالة إلى الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، وإلى إعادة توحيد كوريا ، وإلى التحرير النهائي لأمريكا الوسطى من آفة تدخل الولايات المتحدة الذي تقادم عليه الزمن .

وفي أمريكا الوسطى ما زال يجري تخريب جهود السلم . إذ لم يتسن تنفيذ اتفاقات اسكيبولاس التي وقّع عليها رؤساء أمريكا الوسطى في ٧ آب/أغسطس العام الماضي تنفيذا كاملا . فجانبا أساسيا من الاتفاقات يتعلق باليات التحقق ذات الأهمية الجوهرية . وقد تمسكت نيكاراغوا بأن تتخذ هذه الآلية شكل عملية سلم تظلع بها الأمم المتحدة ، تحت إدارة الأمين العام ، وبمشاركة مجموعة من البلدان أبدت بالفعل استعدادها ورغبتها في الاضطلاع بدور نشط في هذه المهمة النبيلة المتمثلة في تحويل السلم والوفاق إلى حقيقة ملموسة في منطقتنا .

لقد رفضت هندوراس - كما هو معروف جيدا للجميع - الانضمام إلى كل بلدان أمريكا الوسطى في التوقيع على طلب مقدم إلى الأمين العام بإنشاء آلية للتحقق . وهنا ، قام وزير خارجية هندوراس بتقديم مقترح بديل لذلك نوقش في إطار اتفاق اسكيبولاس الثاني لكنه - كالمعتاد - رفض الدخول في محادثات جادة بغية الموافقة على إنشاء آلية تكفل الأمن على الحدود بين هندوراس ونيكاراغوا .

ولقد ظللنا نكرر ذكر هذه المسألة إلى حد الإرهاق ، ولم يعد يجدي أن نضيع المزيد من الوقت بشأنها هنا . إن المشكلة في أمريكا الوسطى لها اسم ولقب هو : التدخل الأمريكي . وعندما توقف الولايات المتحدة الحرب التي تشنها على نيكاراغوا وتكف عن توريث عملاءها من هذه الحرب ، عندئذ فقط ستميح الحالة الدولية فيما يتعلق بأمريكا الوسطى أقل توترا على نحو كبير .

لقد تكلمنا عن ضرورة إقامة ديمقراطية دولية حقيقية . وأساس هذه الديمقراطية يتمثل في مبادئ ومعايير ذات طابع قانوني والالتزام بها التزاما يكفل تحقيق السلم والأمن الدوليين .

إن نيكاراغوا ، في دفاعها عن سيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية فهي مواجهة عدوان الولايات المتحدة قد أولت العدالة والقانون الدولي أولوية قصوى ، بالإضافة إلى مقاومتها العسكرية الباسلة .

وفي حكمها التاريخي الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه عام ١٩٨٦ ، أيدت محكمة العدل الدولية الدعوى التي تقدمت بها نيكاراغوا وأمرت الولايات المتحدة بأن توضع فورا حدا لحربها القذرة اللاأخلاقية وأن تدفع تعويضا عن الخسائر والأضرار التي ألحقتها بنيكاراغوا .

وكون أن الولايات المتحدة ترفض الامتثال لقرار المحكمة لا ينتقص مشقال ذرة من صلاحية هذا الحكم . لقد ظل أحد المبادئ الموجهة لسياسة نيكاراغوا الدفاع عن القانون الدولي . ولهذا السبب ، تحديدا ، نؤيد القبول العالمي الذي حظى به الحكم الإلزامي لتلك المحكمة العالمية .

وأبان المؤتمر الوزاري الأخير لحركة بلدان عدم الانحياز ، الذي عقد بقبـرس ، اقترحت نيكاراغوا أن تعقد بلدان عدم الانحياز في العام المقبل بلاهاي اجتماعا وزاريا خاصا بالسلم والقانون الدولي . وقد أقر ذلك المقترح بالتزكية . والاحتفال في العام القادم بالذكرى السنوية التاسع عشر لمؤتمر السلم الاول الذي عقد بلاهاي ، والذي تم التوصل فيه الى أول اتفاقات دولية بشأن التسوية السلمية للنزاعات ، يتيح إطارا مثاليا لعقد المؤتمر المقترح المشار اليه . وتحدونا الرغبة في - انه نظرا لاهمية الموضوع المعني - أن يكون هذا الاجتماع مفتوحا لمشاركة كل أعضاء الأمم المتحدة ولكل من يرغب المشاركة فيه من الدول الاطراف فسي النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية .

إن مسألة نيكاراغوا - وعلى وجه التحديد موضوع الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية التي تنظمها الولايات المتحدة وتمولها وتوجهها ضد نيكاراغوا - أمر احتل مركزا رئيسيا في إدراك شعوب العالم قاطبة على مر السنوات القلائل الماضية . وخلال أسفاري الى كل من افريقيا وآسيا وجنوب المحيط الهادئ وكذلك داخل امريكا اللاتينية ، واوروبا والولايات المتحدة نفسها ، وجدت أن بلدي الصغير قد أصبح رمزا للكرامة والمقاومة البطولية ضد أولئك الذين يسعون الى حرمان بلدان العالم الثالث من حقها في تقرير المصير والاستقلال الحقيقيين وهما الاساس الذي لا غنى عنه للطابع الديمقراطي الذي ترغب فيه الشعوب كافة .

ونحن نشهد ، في الوقت ذاته ، الخزي الذي يتردى فيه المعتدي . ففي امريكا اللاتينية وصل انحدار هيبة الولايات المتحدة الى الحضيض ؛ ويعتقد البعض انها لن تستطيع استرداد هيبتها مطلقا بعد الآن ، أو على أقل تقدير لن تستردها إلا بعد انقضاء وقت طويل .

يوافق الجميع على أن السياسة القدرة اللااخلاقية غير المشروعة التي تنتهجها الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا هي السبب في انعدام الثقة هذا . وقد يعتقد وزير الخارجية شولتز وحفنة من اصدقائه من امريكا اللاتينية غير ذلك ، لكن هذه مسألة أخرى تماما أو ربما بضعة مئات أخرى من الدولارات . إذ ان الحقيقة تدل على غير ذلك .

إن جماهير الشعب قد أجهرت بجلاء مشاعر أمريكا اللاتينية ، وهذا ما شاهده كل من وزير الخارجية شولتز ونائب الرئيس بوش في بيونس آيرس ، ومونتفيدو ، وبرازيليا وأخيرا في كيتو وهي الأماكن التي زارها في نفس الوقت الرئيس دانيال أورتيغسا . واعتقد انني لست بحاجة الى أن اكرر هنا ما قالته الهتافات التي واجهت بها الجماهيرية الوزير شولتز ، أو أن أعلن ، مرة أخرى ، مدى الترحيب الحار الذي استقبلت به تلك الجماهير ذاتها الرئيس الدستوري لنيكاراغوا ، دانيال أورتيغسا سافيدرا .

إن إدارة ريغان ، إذ اخفقت في محاولاتها الرامية الى الإطاحة عسكريا بحكومة نيكاراغوا المنتخبة ديمقراطيا ، انخرطت في تعزيز أعمال الاستفزاز المختلفة كي تمتحن مدى استعداد حكومة بلادي لتطبيق القانون ، على سبيل استدراج بلادي الى ما يعرضها لمخاطر الأعمال الانتقامية الرسمية من قبل الولايات المتحدة .

وحادثة ناندايم التي تسببت في هلهلة أردية النفاق والورع المكذوب ليست إلا أحدث مثال على ما هو معروف اليوم باسم خطة ميلتون ، وقد سميت باسم سفير الولايات المتحدة السابق لدى نيكاراغوا المسؤول عن تنفيذها .

أعتقد انه من الواضح هنا ، أنه ما من حكومة جديدة بأن يطلق عليها ذلك الاسم ، يمكن أن تجعل تطبيق قوانينها رهنا باعتبارات نابعة عن الضرورات السياسية وبالتوقعات الخاصة بما يمكن أن يفسر به أعداؤها في الخارج أو أصدقاء أعدائها في الخارج اجراءاتها القانونية .

انه من غير المناسب على الاطلاق أن يسمح للتجاهل الصارخ للقانون بأن يمر دون عقاب لأن هذا من شأنه - أكثر من أي أمر آخر سواه - أن يلحق أبلغ الضرر بسلطة الحكومة التي تفعل ذلك وبمصداقيتها . وما من شيء يمكن أن يشجع الفوضى غاوية التشجيع ويحث الشعب على أن يقوم بتطبيق العدالة بنفسه ، أكثر من أن تظهر الحكومة الضعف في أعمال القانون .

وحكومة ريغان تدرك هذه الحقيقة ادراكا تاما ، ومن ثم ، تبذل الجهود الرامية الى احداث انهيار داخلي في الحكومة النيكاراغوية نتيجة للتراخي - وهو التراخي الذي تريد أن تفرضه علينا حكومة ريغان - في مواجهة ما نتعرض له داخليا من أعمال الخارجيين على القانون .

لدينا في نيكاراغوا حكومة شعبية منتخبة من قبل الشعب انتخابا حرا ، عن طريق واحدة من العمليات الانتخابية المثالية للغاية التي لم تشهد لها أمريكا الوسطى مثيلا من قبل . ولدينا قوانين . ولدينا دستور ، وعلى أولئك الذين يختارون تجاهل تلك القوانين ان يتحملوا مغبة ذلك حتى لو كانوا يسعون الى ان يستظلوا بمظلة المشاركة الرسمية للولايات المتحدة في ممارستهم لأنشطتهم الاجرامية .

وفي نضالنا ضد قوات المرتزقة التابعة للولايات المتحدة لم يرهبنا شيء ، وقد هزمتها جميعها . كما أنه لا تخيفنا الهجمات السياسية وحملات التشهير التي تتعاضم دائما والتي تتكلف الملايين العديدة من الدولارات وتستهدف تشويه سمعة أمتنا . إن الولايات المتحدة هي التي استبدت بها الخوف ورأت أن تلوز بالفرار أمام الفتوى النزيهة التي أصدرتها أعلى هيئة قضائية في العالم ، ألا وهي محكمة العدل الدولية .

إننا لن نقبل الوعظ من حكومة ذات سجل يتخلف كثيرا عن سجلنا فيما يتعلق بحقوق الانسان وحرياته المدنية ، وخاصة في أوقات الحروب . كما أننا لن نقبل بطبيعة الحال مواعظ توجه إلينا بلا خجل من أي عميل لتلك الامبراطورية في أمريكا الوسطى ، من الذين فقدوا كل مصداقية لهم في المجتمع الدولي ، ولا سيما في الأمم المتحدة ، بسبب سجلهم المخزي فيما يتعلق بحقوق الانسان . لهذا السبب فإننا لن نزعج أنفسنا بدحض الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة والتي وجهها ضدنا صباح اليوم وزير خارجية السلفادور . وبدلا من ذلك سنواصل من جانبنا معارضة هذه المواقف غير الرشيدة بالتعقل ، والارهاب بالقانون ، والتخويف بالسعي نحو الحوار الصادق .

وسنواصل الاصرار على ضرورة أن يدل البلد المضيف لكل من الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية على جدارته بأن يظل لديه مقر المنظمة المعنية . ويعني هذا احترام الحقوق السيادية للدول الاعضاء ، فضلا عن احترام استقلال هاتين المنطمتين . وأود في هذا الصدد فقط أن أضيف القول بأننا نحتفظ بحقنا في اتخاذ المزيد من الاجراءات ازاء الاجراء الخاطئ بمنع اعطاء تأشيرات دخول للوفد الذي كان سيرافق الرئيس أورتيغا لحضور اجتماعات الدورة الحالية للجمعية العامة .

إننا نؤمن بالأمم المتحدة وبإمكانية تحقيق السلم والامن الدوليين من خلال الالتزام الدقيق بالقواعد والمبادئ الواردة في ميثاقها . ونؤمن أيضا بأنه لا بد من أن يكون بالامكان التوصل إلى تفاهم مع الولايات المتحدة وتطبيع علاقاتنا الشائبة مع ذلك البلد . ونأمل في أن يكون ذلك ممكنا مع الادارة الأمريكية القادمة . إن شعارنا

كان ، وسيكون دائما ، هو "وطن حر أو الموت" . وسواصل الدفاع عن حق شعبنا فسي أن يعيش في سلم ، وأن يُعترف بحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال .

السيد فان دونيم (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية ؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : باسم حكومة بلدي أود أن أعرب لكم ، سيدي الرئيس ، عن تقديرنا وارتياحنا لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين ، ونحن على ثقة بأن ما تتمتعون به من موهبة وخبرة ، كسياسي ودبلوماسي سيمنكم من تقديم مساهمة كبيرة لإنجاح هذه الدورة . ويعد انتخابكم اعترافا بأهمية هذا العامل ، وإشادة في نفس الوقت يستحقها البلد الذي تمثلونه عن جدارة . وبالتالي فإننا نعرب عن أطيب تمنياتنا لكم بالنجاح في الاضطلاع بالمهمة الشاقة التي أنيطت بكم .

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لسلفكم السيد بيتر فلورين ، ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، للطريقة الرائعة والنموذجية التي ترأس بها الدورة الثانية والأربعين ، واستطاع بفضلها أن يسهم في تدعيم الأمم المتحدة .

كما نوجه إشادة مخلصمة إلى الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كويبار ، لكل ما بذله من جهود لخدمة قضية السلم ورخاء البشرية كلها ، رغم العقبات الاقتصادية والسياسية وغيرها من العراقيل التي تواجه المنظمة في وقتنا الحالي . ونحن نأمل في أنه بفضل ما تقدمه جميعا من مساعدة ودعم لما يبديه دائما من التزام سياسي ودبلوماسي ، سينتعث الأمل في تخفيف حدة التوتر في كل أرجاء العالم ويتحقق السلم الذي بدأنا نستشف ملامحه والذي سيجلب لنا جميعا السعادة في نهاية المطاف .

وهناك دلالات في الحالة الدولية تبشر بالأمل في تخفيف حدة التوتر وتحقيق السلم الذي طالما تافت اليه البشرية جمعاء .

ومن هذه الدلالات المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الخاصة بالقضاء على قذائفها المتوسطة المدى

والاقصر مدى والتي تم التصديق عليها ، والتقدم المحرز في ميدان نزع السلاح في اطار المباحثات الجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفي مؤتمر جنيف لنزع السلاح ، والسعي للتوصل إلى تسوية تفاوضية لمختلف الصراعات المنتشرة في سائر أرجاء العالم . وتعد هذه الدلالات كلها علامات بارزة هامة على الطريق المؤدي الى تحقيق الهدف الاساسي للأمم المتحدة ، الذي يتطلب توحيه بذل جهود كمّية ونوعية . ونعتقد أن تلك الانجازات لا تشكل إلا جزءا من الحل المطلوب للمشاكل التي تواجه الجنس البشري كله في عصرنا هذا .

وان التغييرات الجذرية التي شهدتها اليوم في الموقف السياسي في الجنوب الافريقي قد طرأت نتيجة لتغير ميزان القوى الذي أصبح مؤاتيا لشعوب المنطقة التي تكافح النظام العنصري البغيض في جنوب افريقيا . وينعكس هذا في الخسائر التي منيت بها قوات جنوب افريقيا على أيدي الجيش الانغولي وفي تصعيد النضال الذي يخوضه شعبا ناميبيا وجنوب افريقيا من أجل التحرر .

إن الاعتراف بهذه الحقائق ، بالاضافة إلى الخسائر العسكرية التي تكبدتها قوات جنوب افريقيا العنصرية في كويتو كوانافالي أرغما حكومة بريتوريا على الجلوس حول طاولة المفاوضات مع حكومتي أنغولا وكوبا ، بواسطة الولايات المتحدة الامريكية ، للتفاوض بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وإقرار السلم والامن في بلدنا .

لقد اقترحت حكومتنا أنغولا وكوبا ، اللتان تحلّتا بروح النزاهة والمرونة أثناء المحادثات ، مجموعة من المبادئ المدرجة في خطة التفاوض التي قدمها الرفيق الرئيس خوسيه ادواردو دوس سانتوس في عام ١٩٨٤ الى الامين العام . وبما أن هذه الخطة معروفة تماما لدى الجميع ، فلن أخوض في تفاصيلها هنا .

إن حكومة جمهورية أنغولا الشعبية لم تقبل قط ولن تقبل أبدا الربط الزائف الذي حاول البعض إقامته بين وجود القوات الاممية الكوبية في أراضينا وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن استقلال ناميبيا . إن تحقيق الاهداف الواردة في خطة التفاوض شرط مسبق لإقرار سلام عادل ودائم ومشرف في الجنوب الافريقي .

وتثبت المحاولات الرامية إلى المطابقة بين انسحاب القوات الاممية الكوبية واستقلال ناميبيا تعنت وسوء نية نظام يتحدى المجتمع الدولي بأكمله ، ويواصل انتهاك الحقوق الأساسية لشعبه عن طريق فرض نظام الفصل العنصري اللانساني ، ويعرقل نيل شعب ناميبيا لحقه في تقرير المصير والاستقلال ، ويستمر في اتباع سياسة منهجية قائمة على شن الاعتداءات على دول خط المواجهة وزعزعة استقرارها .

وأجد لزاما عليّ أن أؤكد من جديد أن القوات الاممية الكوبية موجودة في أنغولا بناء على طلب من حكومة أنغولا وتماشيا مع المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة

بينما تحتل قوات جنوب افريقيا اقليم ناميبيا احتلالا غير شرعي منتهكة قرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

ولقد تقدمت حكومتا أنغولا وكوبا ، انطلاقا من رغبتهما في المساعدة على حسم المشاكل في جنوب غربي افريقيا ، بجدول زمني محدد لانسحاب القوات الاممية الكوبية من أنغولا ، بهدف تيسير تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن استقلال ناميبيا . ويجب علينا مع ذلك أن نوضح أن ذلك لا يعني على الاطلاق أننا نقبل بسياسة "الربط" كأمر واقع أو كتدبير شرعي ، بل على العكس من ذلك يجب أن يعقد اقتراحنا اسهاما آخر تقدمه حكومتنا من أجل استتباب السلم في أنغولا وتحقيق الاستقلال لناميبيا .

إن التزام أنغولا الراسخ في هذا الصدد والجهود التي نبذلها من أجل الشروع في عملية إقرار السلم معروفة تماما .

ولقد أعقبت الاجتماعات العديدة التي عقدت في لواندا والرأس الأخضر محادثات سلمية جرت في لندن والقاهرة ونيويورك وجنيف وبرازافيل . وتم التوقيع على بروتوكول في جنيف بشأن تنظيم انسحاب قوات جنوب افريقيا من الاراضي الانغولية وفقا لما ينص عليه قرار مجلس الامن ٦٠٢ (١٩٨٧) ، وتم الاتفاق أيضا على وقف أعمال العدوان على الحدود الجنوبية لأنغولا ، واقامة مراكز لمراقبة الحدود تقوم أنغولا وكوبا وجنوب افريقيا بمراقبتها بصورة مشتركة . وهذا بالإضافة إلى أن تحديد الأول من تشرين الثاني/نوفمبر تاريخا للشروع في تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ووجود فريق تقني تابع للأمم المتحدة في ناميبيا يمثلان نتيجة واضحة للمحادثات الرباعية . وهذا يوضح مدى أهمية وضرورة مواصلة الحوار من أجل ضمان السلم والامن في الجنوب الافريقي . وكما أشار الرئيس خوسيه ادواردو دوس سانتوس في بيان أدلى به مؤخرا في مؤتمر قمة فرانسفيل :

"نعتزم جعل التقدم في عملية السلم في الجنوب الافريقي أمرا لا رجعة

فيه وسنعمل كل ما في وسعنا تحقيقا لهذه الغاية" .

وإذا واصلت جنوب افريقيا وحلفاؤها سياسة التعنت التي ينتهجونها بهدف عرقلة عملية السلم عن طريق فرض مطالب تشكل في طبيعتها تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية لجمهورية أنغولا الشعبية وغير مقبولة بالنسبة لنا ، فان التاريخ سيحكم في الوقت المناسب على أعمالهم .

إن الحكومة الانغولية ما فتئت تعلن أنه ، وفقا لسياستها القائمة على التسامح والوثام الوطني ، من حق كل الانغوليين أن يحرروا أنفسهم من سيطرة المصالح الأجنبية وأن يندمجوا في المجتمع الذي نقوم الآن ببنائه . وتهدف هذه السياسة ، التي أكدها مؤخرا رئيس جمهورية أنغولا الشعبية ، إلى تطبيق عملية السلم في أنغولا ، مستلهمة في ذلك تاريخ البلدان الافريقية الاخرى التي مرت بحالات مماثلة ومستفيدة من تجاربها . ولقد منحت الضمانات بشأن تنفيذ هذه العملية بعد محادثات برازافيل الرباعية من قبل أعلى سلطة في أنغولا في مؤتمر قمة فرانسفيل في ٥ تشرين الاول/ اكتوبر .

وتعتقد جمهورية أنغولا الشعبية أن تقديما ملحوظا قد أحرز في المحادثات الرباعية . غير أن هذا لا يعني أننا يمكن أن نقلل حيظتنا وحذرنا ، بل على العكس يجب علينا أن نزيد تضامننا ودعمنا الشابت لكل شعوب منطقة الجنوب الافريقي ولحركات التحرير التي تكافح الاستعمار والفصل العنصري .

ومن المهم أن نؤكد أن المشاورات الهامة التي أجريت في نيويورك بين أنغولا وكوبا وجنوب افريقيا ، بوساطة الولايات المتحدة ، كانت أساسا ذات طبيعة تمهيدية . فعلى عكس ما أوردته التقارير الصادرة عن وسائل الإعلام العالمية ، كان الهدف من هذه المشاورات الإعداد للتوقيع على اتفاق رسمي في وقت لاحق . وعلينا أن نقطع شوطا بعيدا حتى يتسنى لنا التوصل إلى ذلك . إن سيادة جمهورية أنغولا الشعبية وأمنها وسلامتها الاقليمية معرضة للخطر .

ويجب عليّ أن أشير هنا إلى الجهود التي بذلتها جمهورية الكونغو الشعبية وبصفة خاصة الرئيس دينيس ساسو نغويسو من أجل إحراز النجاح في المحادثات الرباعية .

وحكومتني لن تألو جهدا لتقديم كل الدعم اللازم لشعب ناميبيا الشقيق في نضاله العادل من أجل نيل الاستقلال بقيادة ممثله الشرعي الوحيد ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

وسيستمر شعب أنغولا ، بالتكاتف مع كل الشعوب المحبة للسلم ، في تقديم دعمه لشعب جنوب افريقيا الباسل الذي يكافح ، تحت قيادة المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا والقوى الوطنية الأخرى ، ضد نظام الفصل العنصري اللانساني . وننتهز هذه الفرصة لندعو حلفاء بريتوريا إلى وقف التعاون مع هذا النظام اللانساني وفرض جزاءات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا دأب المجتمع الدولي على الدعوة إليها لوقت طويل .

وتدعونا التطورات التي حصلت في منطقة المغرب إلى التفاؤل بأنه إذا ما تعاونت كل الأطراف على نحو تام مع الأمين العام ورئيس منظمة الوحدة الافريقية فسيتم التوصل إلى تسوية سياسية مقبولة عادلة ودائمة للنزاع على أساس قرار منظمة الوحدة الافريقية ١٠٤ وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للشعب المحراوي وجبهة البوليساريو وندعو كل الأطراف المعنية لبذل أقصى جهودها لمواصلة الحوار .

ونرحب بالاتفاقات الموقعة بين اثيوبيا والصومال ، ونعتبرها خطوة إيجابية صوب تحسين العلاقات بين هذين البلدين ، اللذين يشاطران رغبة واحدة في أن يعيشا في جو من السلام والنظام حتى يتمكننا من التغلب على تخلفهما ، وأن يرفعا مستوى معيشة شعبيهما . ونأمل أن يؤدي الحوار الذي بدأ الآن بين اثيوبيا والسودان ، وهما بلدان يربط بين شعبيهما علاقات اقتصادية وتاريخية وجغرافية ، الى قيام مناخ من الثقة وحسن الجوار .

وبوصفنا أفرقة فنحن نفخر فخرا له ما يبرره بقيام الحوار بين ليبيا وتشاد ، وهما بلدان استطاعا ، تحت رعاية منظمة الوحدة الافريقية ، أن يثبتا ان في الإمكان الاستعاضة عن السلاح بالحوار في تسوية النزاعات الإقليمية .

ومرة أخرى نجد لزاما علينا أن ننضم الى الذين يطالبون النظام الصهيوني لاسرائيل بسحب قواته من كل الأراضي الفلسطينية والعربية التي يحتلها بشكل غير قانوني وبدون شرط ، حيث يمارس أشد الفظائع اللاإنسانية ضد الشعوب العربية . كما نؤيد أيضا الطلب الدولي بعقد مؤتمر دولي في أقرب وقت ممكن تحت رعاية الأمم المتحدة ، وباشتراك الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، منظمة التحرير الفلسطينية .

وهناك تطور رئيسي آخر تجدر الإشارة إليه لأهميته لاستتباب السلم في الخليج الفارسي وهو بدون أدنى شك وقف إطلاق النار وما أعقبه من محادثات بين إيران والعراق تحت رعاية الأمين العام ، بغية إحلال السلام في هذين البلدين اللذين تقاتلا على مدى ثماني سنوات . ونحن ندعو هذين البلدين الشقيقتين أن يسلكا طريق الحوار ، وأن يمتنعا عن أي عمل من شأنه إعاقاة العملية الجارية الآن .

ونرحب بتوقيع اتفاقات جنيف بين باكستان وأفغانستان ، ونأمل أن يساعد هذا على تهيئة مناخ من السلم والأمن في هذه المنطقة .

وفيما يتعلق بمسألة كمبوتشيا ، نؤمن بأنه من المحتم إيجاد تسوية سياسية يمكن أن تسهم في إقرار السلام والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . ونقدر النتائج

المبشرة بالخير التي نجمت عن الاجتماع الذي عقد في جاكرتا في تموز/يوليه من هذا العام حيث أظهرت أطراف النزاع تفاؤلاً بإمكان تسويته . وفي هذا الصدد ، نحبي الموقف الإيجابي لحكومة فييت نام التي قررت سحب جزء من جيشها الموجود في كمبوتشيا قبل نهاية هذا العام .

كما نواصل إيلاء الموقف في شبه الجزيرة الكورية ، وجهود الشعب الكوري من أجل قيام دولة موحدة مستقلة اهتماما خاصا ، ونعبر مرة أخرى عن تأييدنا الكامل للاقتراح الذي قدمته جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بتمكين الشعب الكوري في أن يقرر مستقبله بدون أي تدخل أجنبي .

وفيما يتعلق بكفاح شعب تيمور الشرقية ضد الاحتلال الاجنبي ، ومن أجل تقرير المصير والاستقلال تحت قيادة الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة ، نؤكد مرة أخرى تأييدنا الذي لا يتزعزع لهذا الكفاح . وننتهز هذه الفرصة أيضا لنعبر عن تقديرنا للموقف الذي اتخذته الحكومة البرتغالية بوصفها الدولة الشرعية القائمة بالإدارة في إقليم تيمور الشرقية . وفي هذا الصدد نناشد هذه الحكومة والأمين العام أن يواصل جهودهما الرامية الى إيجاد تسوية عادلة ودائمة للمسألة في إطار قرار الجمعية العامة ٣٧/٣٠ .

لا تزال امريكا الوسطى واحدة من مناطق العالم التي ابتليت بالاضطرابات ؛ حيث تمثل سياسات التدخل والعدوان والابتزاز والتدخل في الشؤون الداخلية للدول المعنية تهديدا لسيادتها وللسلم والامن الدوليين . وتعتقد جمهورية انغولا الشعبية أن هذا المسلك يتعارض مع الرغبة في تقليل النزاعات الإقليمية ، وتحقيق تسوية سلمية للخلافات . ولهذا لا نوافق على النظر الى تلك المواجهات على أنها عقائدية ، أو أنها نزاع بين الشرق والغرب .

ونيكاراغوا وبنما مثلان واضحان لهذه الحالة ، فهما الآن ضحية لتدابير سياسية واقتصادية قسرية . كما نود أن نجدد تأكيدنا لأهمية خطة اتفاق اسكيبولوس الثاني للسلام ، ومصالحيتها ، وللحاجة الى امتثال كل الأطراف لمعاهدة قناة بنما أيضا .

كما نعبر عن تأييدنا الثابت لحكومة كوبا وشعبها الشقيق ومطلبهما الشرعي بأن يستعيدا من الولايات المتحدة قاعدة غوانتانامو البحرية المحتلة بطريقة غير شرعية ، وتعويضهما عن الأضرار المادية التي لحقت بهما من جراء هذا الاحتلال .

ونؤيد تأييدا قاطعا قراري الجمعية العامة (١١/٤١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ و ١٦/٤٢ المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ اللذين يعلنان جنوب الأطلسي منطقة سلم وتعاون ، وناشد دول المنطقة أن تسهم في تحقيق هذا الهدف فتتخذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق أهداف الإعلان .

كما اننا نحبذ قيام الانفراج والحوار والتعاون بين الدول بغض النظر عن خلافاتها السياسية أو العقائدية ، أو مستواها الإنمائي . ونعتقد أيضا أن سباق التسلح ، وخاصة التسلح النووي ، يجعل وضع برنامج نزع السلاح العام والكامل ضرورة ملحة . ويمكن أن تحوّل الموارد المستخدمة في صناعة الاسلحة الى البلدان النامية التي هي ضحايا تدهور الحالة الاقتصادية العالمية المطرد .

نقترب الآن من نهاية عقد آخر شهد سلسلة من الاضطرابات السياسية في كل أجزاء العالم تقريبا . وهذا مصدر للقلق الشديد بالنسبة للمجتمع الدولي بأكمله . وفي خلال هذه الفترة تمكنت بعض البلدان من اتخاذ خطوات هامة صوب إيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية المختلفة التي تواجهها . ولكن على الرغم من هذه الجهود ، لم تنجز أغلبية هذه البلدان سوى نجاح مسكّن لا يحقق توقعاتها في تسوية مشاكل معينة كان في إمكان حلها الى حد كبير بتوافر الإرادة السياسية ومساعدة البلدان الأخرى .

إننا نقترب من نهاية عقد آخر كما قلت . وفي بداية هذا العقد كنا نأمل في تحقيق نتائج طيبة للجنس البشري بأكمله ، ولذلك فمما يحزن أن نلاحظ انه برغم الجهود التي بذلت ما زال الموقف الاقتصادي العالمي في تدهور مستمر . والازمة الراهنة للنظام الاقتصادي العالمي ، وهو نظام ظالم بائد ، تجد ضحاياها الرئيسيين بين البلدان النامية . وفي ضوء هذه الخلفية نعتقد ان من الضروري والملح إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد ، نظام واقعي ، وعادل ، ومنصف ، وقادر على التجاوب مع الاهتمامات المتنامية لاكثر من ثلثي الجنس البشري .

في بداية هذا العقد اتخذت الأمم المتحدة القرار ٥٦/٢٥ واطعة استراتيجية يمكن بواسطتها أن تحقق البلدان النامية معدل نمو بنسبة ٧ في المائة في إطار الاستراتيجية الإنمائية الدولية . ولتحقيق ذلك الهدف أتفق أيضا على أن تسهم البلدان المتقدمة النمو بـ ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لصالح البلدان النامية بوجه عام ، وواحد في المائة لصالح البلدان الأقل نموا . واليوم ، وبعد ثماني سنوات ما زلنا نواجه افتقارا ملحوظا الى الإرادة السياسية من جانب بعض البلدان المتقدمة النمو لتطبيق هذه المبادئ المتفق عليها . وقد نجم عن هذا ركود في معظم البلدان النامية وانخفاض في معدلات نموها .

ونعتقد ان الفجوة تزداد بدلا من أن تضيق بين الطائفتين من البلدان على الرغم من الإجراءات التي تتخذها أغلبية البلدان النامية كل سنة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي . وفي هذا السياق نؤكد دعمنا الكامل للقرارات والمواقف التي اتخذتها مؤخرا الدول الاعضاء في حركة عدم الانحياز . ونحن واثقون من انها تشكل الاساس للمفاوضات القادمة بين الشمال والجنوب آخذين في الاعتبار التعاون المتجدد والوثيق والعدل الذي نرى حتمية توافره بين الطائفتين من البلدان .

ونود أن نركز للحظة قصيرة على بعض المسائل ذات الاهمية البالغة لنا نعتبره من بين العوائق الرئيسية في طريق تنمية بلداننا . أولا ، أود أن أقول إن النظام الاقتصادي النقدي والمالي الدولي لا يستطيع أن يعمل في يسر ما لم تشترك كل البلدان في تحمل مسؤولية تسوية المشاكل المتصلة بسوء أداء مؤسسات هذا النظام وآلياته .

وما لم يحدث ذلك ، فإننا سنستمر في مشاهدة تدفق مواردنا الى البلدان المتقدمة على نحو لا يمكن التحكم فيه . وهذه الموارد يمكن استخدامها لتحقيق التنمية الاقتصادية في بلدان الجنوب .

ومن ثم ، هناك حاجة ملحة لإعادة تشكيل النظام المالي والنقدي الدولي الحالي وجعله أكثر فعالية وقدرة على تحقيق تعاون عالمي أوسع نطاقا وأكثر عدلا . وتتمثل المشكلة التي لا يمكن أن ننكر أهميتها اليوم في المستوى غير المعقول لديون البلدان النامية التي بلغت رقما فلكيا هو ٢٠٠ بليون دولار في عام ١٩٨٧ . ولذلك نرى أن من الضروري أن نناشد المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والبلدان الدائنة أن تستعرض معنا عدم جدوى آليات النظام النقدي الدولي الحالي من الناحية العملية .

ونؤكد مرة أخرى ضرورة عقد اجتماع دولي عاجل حول ديون البلدان النامية لتمكين المدينين والدائنين من التوصل الى تسوية لهذه المسألة الشائكة . وأصبحت الحالة حرجة بالنسبة لبلدان القارة الافريقية ذات النمو المنخفض . إن استمرار انخفاض أسعار السلع الأساسية ، التي تشكل الصادرات الرئيسية للبلدان الافريقية ، يعتبر معوقا كبيرا يحول دون مشاركة البلدان في الاقتصاد العالمي ، ويحول أيضا دون التنفيذ الفعّال لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، وهما شرطان مسبقان أساسيان لتحقيق انتعاش حقيقي لاقتصاداتها . ووفقا لذلك ، نؤيد موقف رؤساء الدول الافريقية في اجتماع قمة منظمة الوحدة الافريقية الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ بشأن عقد مؤتمر دولي معني بالدين الخارجي في افريقيا . إن الأزمة الاقتصادية ألحقت ضرا جسيما بقدرة البلدان النامية على المشاركة بنشاط في التجارة الدولية . إن اقتصادات تلك البلدان تركز على تصدير سلعة أو بضع سلع أو مواد مصنعة . وفي نفس الوقت تعاني هذه المنتجات من انعدام الاستقرار في البلدان المتقدمة النمو وتقع ضحية للتدابير الحماية التي تتخذها بلدان الاقتصاد السوقي ، وهي تدابير تشكل انتهاكا صارخا لقواعد ومبادئ

التجارة الدولية وتعارض والالتزامات التي تعهدت تلك البلدان باحترامها في مختلف الهيئات الدولية . لذلك يجب أن نركز جهودنا على تنفيذ اجراءات تكيف حقيقية في هيكل التجارة الدولية وتنفيذ قرارات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) . وجمهورية أنغولا الشعبية مقتنعة بأن المجتمع الدولي قادر على إيجاد الظروف الضرورية لتحقيق ذلك في وقت قريب .

إن الترابط بين الدول ، وهو أمر ندركه تماما ، ينبغي أن يهدف إحسانا تجاه أزمة الغذاء . إننا نلاحظ مع الاسف الشديد تدهور حالة الاغذية والزراعة في الكثير من البلدان النامية ، لا سيما البلدان الافريقية التي تعاني من عجز خطير في الاغذية . وينبغي أن يقدم المجتمع الدولي دعما أكبر للصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتمكينه من الاضطلاع بعمله في بداية عقده الثاني وهو يستند الى وضع مالي أفضل وأمتن .

إن جمهورية أنغولا الشعبية ، وهي من البلدان النامية التي لم تر يوم سلم واحد منذ أن نالت استقلالها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ ، تعتبر جزءا لا يتجزأ من المجتمع الدولي ، ولا يمكن أن تظل صامتا إزاء ما يجري في العالم بصفة عامة ، وإزاء مشاكل أقل البلدان نموا بصفة خاصة . وما زالت مساهمتها في تقليل المشاكل الكثيرة التي تعصف بالبشر في المجالين الاقتصادي والاجتماعي مساهمة متواضعة جدا .

وما زلنا نبذل جهودا مع الآخرين لإيجاد سلم عادل يتوق إليه شعب أنغولا البطل بشدة ، لنتمكن من تسوية المشاكل الاقتصادية التي نعاني منها . وفي هذا الصدد ، اتخذت حكومتي بعض التدابير في إطار برنامج الانتعاش الاقتصادي والمالي ، وسنت التشريعات اللازمة لتنفيذه .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأوجه نداء الى المجتمع الدولي ليزيد من دعمه وبرامج مساعدته لجمهورية أنغولا الشعبية بغية المساعدة في إصلاح الضرر الناشئ عن الحرب العدوانية التي شنتها جنوب افريقيا وأعمالها التي تستهدف زعزعة الاستقرار . إن هذا الضرر المادي - أي الضرر الذي لحق بالمعدات والطرق السريعة ، والجسور ،

والطرق الصغيرة ، والسكك الحديدية وما الى ذلك - بلغ أكثر من ١٢ بليون دولار ، وأسفر عن مقتل أكثر من ٥٠ ٠٠٠ شخص ، وتشريد ٢٠٠ ٠٠٠ أسرة ، وأوجد ما يقرب من ١٥٠ ٠٠٠ لاجئ .

ختاما ، سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أن أكرر مرة أخرى تمنياتنا الصادقة بنجاحكم على نحو كامل في إدارة أعمال الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة ، وأؤكد لكم تعاون الوفد الأنغولي الكامل معكم عند الاقتضاء وفي كل وقت .
الكفاح مستمر والنصر أكيد .

السير بيتر كنييلوريا (جزر سليمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

سيدي ، اسمحوا لي أن أقدم لكم تهانينا بانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين . وإني على ثقة من أن حكمتكم ومهاراتكم الدبلوماسية ستمكنكم من توجيه مداورات هذه الدورة توجيها فعال نحو نهاية موفقة . ولبلوغ هذه الغاية ، أود أن أؤكد لكم تأييد وفدي وتعاونيه .

وأود أيضا أن أعرب لسلفكم ، السيد بيتر فلورين ، ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، عن تقدير حكومتي العميق للطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال الدورة الماضية .

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لاشكر أميننا العام ، السيد خافيير بيريين دي كوييار ، على التزامه ، وجهوده التي بذلها لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد السلم والأمن الدوليين . إن منح جائزة نوبل للسلم لعام ١٩٨٨ لقوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة ، هو في الحقيقة شئ يستحقه أولئك الذين عرضوا وما زالوا يعرضون حياتهم للخطر من أجل السلم .

لقد تغير المناخ السياسي الدولي ، على نحو كبير ، منذ أن اجتمعنا هنا في العام الماضي . وتؤكد من جديد الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة بوصفها صانعة للسلم . ومن ثم ، فإن وفدي تشجع بالتطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا والتي جسدت آمالنا في إمكان تحقيق السلم في المناطق المضطربة من عالمنا .

إن مما يثلج الصدر أن المدافع قد صمتت في الخليج الفارسي بعد ثمانية أعوام من تبادل إطلاق النار ، وأن السلام يجد فرصة لكي يحل هناك . وأساس ذلك السلام هو قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) . وبالتالي فإننا نوجه نداء صادقا إلى إيران والعراق ، وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتعاون مع الأمين العام في سعيه الرامي إلى إيجاد حل دائم لهذا الصراع .

وتُظهر الحالة في أفغانستان أيضا بشائر للأمل وامكانية ماثلة لإرساء السلم ، ومن ثم فإننا نرحب باتفاقات جنيف الخاصة بأفغانستان ، ونحث كل الأطراف على احترام هذه الاتفاقات نصا وروحا لكفالة عدم القيام بأي عمل من شأنه أن يبطئ خطى التقدم صوب السلم .

ونحن ننظر بتفاؤل إلى التحول الظاهر في مسار الحرب التي استمرت ١٣ عاما في منطقة الصحراء الغربية ، ويلفت نظرنا بشكل خاص اقتراح الأمين العام في آب/أغسطس الذي يقضي بإعلان وقف إطلاق النار ، ليعقبه استفتاء لشعب الصحراء الغربية .

وتنظر حكومتنا بتفاؤل مماثل أيضا إلى الاتفاق الثلاثي الذي يقضي بانسحاب قوات جنوب افريقيا من أنغولا وبإمكانية تنفيذ خطة الأمم المتحدة الخاصة بناميبيا . ويحدونا وطيد الأمل في أن تحترم جنوب افريقيا الاتفاق الثلاثي وأن تمضي قدما في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولقد أيدنا على الدوام خطة الأمم المتحدة من أجل استقلال ناميبيا ، ونحن نفتنم هذه الفرصة لنؤكد هذا التأييد مرة أخرى .

وتمثل مصادقة الدولتين العظميين على معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى انجازا رئيسيا من انجازات عصرنا . ونحن نشني على ما أبداه الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة من ارادة سياسية للتوصل إلى اتفاق يدعو إلى تخفيض نسبة ٥٠ في المائة في ترسانتهما النووية الاستراتيجية . ويأمل وفدي أن يفضي هذا التحرك في مجال نزع السلاح ، في نهاية الامر ، إلى تحقيق نزع السلاح الشامل الذي لا يتضمن الأسلحة النووية فحسب ، وإنما الأسلحة التقليدية والكيميائية أيضا .

وتؤكد جزر سليمان من جديد تأييدها لمبدأ إعادة التوحيد السلمي لشطري كوريا ، وهو ما يجب أن يتم دون تدخل خارجي . ونحن نرحب بانضمام البلدين إلى عضوية

الأمم المتحدة ونؤيده . وإنني أعتنم هذه الفرصة كي أهنئ جمهورية كوريا على دورها كبلد مضيف لدورة الألعاب الاوليمبية الصيفية الرابعة والعشرين ، التي حققت نجاحا كبيرا .

وإذا كنا نحيي مع الارتياح التطورات التي استجرت في أفغانستان والمحاراء الغربية والخليج الفارسي ، إلا أننا لا نزال نشعر بالقلق الشديد إزاء الحالة الفظيعة السائدة في جنوب افريقيا ، حيث يبقى الفصل العنصري هو السبب الجذري للصراع . إن الفصل العنصري هو العنصرية المصاغة في قالب مؤسسي ؛ وهو في حد ذاته شر يجب استئصاله ؛ ولست أقول إصلاحه ، وإنما أقول استئصاله من جذوره .

وبعد الجزاءات العديدة التي فرضت بالفعل ، وبعد ما تبين من أن نظام بريتوريا لا يبدي أي دلائل على التراجع ، فقد حان الوقت لأن يتخذ المجتمع الدولي الخيار الوحيد المتبقي أمامه ، وهو تطبيق الجزاءات الالزامية الشاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . إن وفدي يكرر مقتته للنظام العنصري ، ويواصل تأييد الدعوة الى تطبيق الجزاءات الشاملة على جنوب افريقيا .

وفي الشرق الاوسط ، لا تزال شعوب المنطقة محرومة من السلم وتشاطر حكومتي وجهة النظر القائلة بأن عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة حول الشرق الاوسط ممن شأنه أن يمهد الطريق إلى ايجاد تسوية سلمية وشاملة وعادلة لهذا الصراع . ونحن نحث الأمين العام على مواصلة بذل مساعيه الحميدة لكفالة عقد هذا المؤتمر .

ولا تزال الحالة في كمبوتشيا تقتضي أن يبقى المجتمع الدولي منتبها لها ، فقد دخلت الاعمال العدائية هناك عامها العاشر . وتحث حكومتي على انسحاب جميع القوات الفيتنامية من كمبوتشيا ، من أجل تيسير تسوية المشكلة الكمبوتشية على يد الشعب الكمبوتشي نفسه ، في حرية من التدخل الخارجي .

وفي ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، اعتمدت الجمعية القرار ٤١/٤١ ألف ، الذي يعيد إدراج كاليدونيا الجديدة في قائمة الأمم المتحدة للاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وقد أسند هذا في واقع الامر دورا رئيسيا إلى الأمم المتحدة في عملية انتهاء الاستعمار في كاليدونيا الجديدة . وتؤكد حكومتي من جديد موقفها بأن الأمم المتحدة

يجب أن تشارك مشاركة فعالة في هذه العملية عن طريق هيئاتها المناسبة ، تماما كما يجب أن يشارك فيها جميع أبناء كاليدونيا الجديدة ، بمن فيهم السكان الأصليون ، وهم شعب الكانك الأصيل . أما الاستمرار في التعامي عن مبادئ الأمم المتحدة وعن رغبات الطائفة الرئيسية في المجتمع هناك فسيعودان بنا قطعاً إلى الأحداث المحزنة التي وقعت صباح يوم ٥ أيار/مايو ١٩٨٨ ، في جزيرة أوقيا في كاليدونيا الجديدة . وببناء على ذلك فقد شعرنا بالتحشيع عندما أعاد رئيس وزراء فرنسا الجديد فتح باب الحوار مع جميع الأطراف في كاليدونيا الجديدة ، والعمل صوب إيجاد حل طويل الأجل للمشاكل القائمة في هذا الاقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي .

وفي المحفل التاسع عشر لجنوب المحيط الهادئ ، الذي عقد في الشهر الماضي نوفو الوفا ، في تونغفا ، وحضره رئيس وزراء بلدي ، رجب قادة المحفل كذلك بالجهود التي تبذلها الدولة القائمة بالادارة من أجل استئناف الحوار بين جميع الطوائف في كاليدونيا الجديدة . وقد حث المحفل فرنسا ، ضمن أمور أخرى ، على أن تكفل تمشي القانون المقترح لعام ١٩٨٨ بشأن تقرير المصير مع الممارسات والمبادئ الراسخة للأمم المتحدة بشأن انهاء الاستعمار . إن الطريق إلى حل المشاكل القائمة في كاليدونيا الجديدة هو يقينا ليس بالطريق السهل . فهناك مشاكل حقيقية ينبغي التغلب عليها . ولكننا في ضوء هذه التطورات الجديدة نتطلع قدما صوب ممارسة مقبولة دوليا لتقرير المصير في كاليدونيا الجديدة .

ولقد سبق أن رحبت بمصادقة الدولتين العظميين على معاهدة القوات النووية المتوسطة . وهذه خطوة رئيسية إلى الامام في عملية نزع السلاح . وثمة خطوة رئيسية أخرى على الطريق إلى نزع السلاح تتمثل في معاهدة راروتنغا ، التي تعلن منطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الاسلحة النووية . ولهذا فاننا نشعر بالامتنان العميق للاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية لتصديقهما على البروتوكولين ٢ و ٣ من المعاهدة . غير أننا لا نزال نشعر بخيبة الامل لأن فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة لم توقع حتى الآن على البروتوكولات ١ و ٢ و ٣ من المعاهدة ولم تصدق عليها ، ونناشد هذه الدول أن تقوم بذلك على سبيل البرهان العملي الحقيقي على حسن نيتها تجاه منطقة جنوب المحيط الهادئ وشعوبها ، بل وشعوب العالم بأسره .

إن التجارب النووية في منطقتنا ما فتئت تمثل واحدة من القضايا الرئيسية التي تشغل بالنا ؛ وما زالت تشكل لنا مصدر قلق عميق . وعلى الرغم من نداءاتنا المتكررة بالوقف الكامل لهذه التجارب ، فما زالت فرنسا تواصل تنفيذ برنامجها الخاص بالتجارب النووية في جزيرة موروروا في بولينيزيا . ولست أريد إهانة ذكاء هذه الجمعية بإلقاء محاضرة عن التلوث النووي . فكلنا نعرف الحقائق : إنها قاتلة . وجزر سليمان تعارض كل المعارضة إجراء التجارب النووية واستخدام الأسلحة النووية والتخلص منها في منطقتنا . ونحن ندعو فرنسا مرة أخرى إلى وقف برنامجها للتجارب النووية في منطقتنا .

أما الاتجاه الحالي في الاقتصاد العالمي فهو يمثل للبلدان النامية مشكلة أخرى ذات أبعاد هائلة . إن الجهود التي نبذلها لتعزيز قدرتنا على التصدير تتعرض للإحباط بسبب السياسات المشوهة التي يتسم بها النظام التجاري الدولي القائم . فتلك السياسات تفرض على اقتصاداتنا الغنية جمودا ، بل - وهو الأدهى من ذلك - نمو سلبيا .

إن جزر سليمان منتج للسلع الأولية . والقيود المفروضة على دخول هذه السلع الأساسية إلى السوق العالمي تشكل عبئا ثقيلا على اقتصادنا المعتل أصلا . وبالتالي فإن حكومتي تعلق أهمية خاصة على جولة أوروغواي المتعلقة بالمفاوضات التجارية متعددة الأطراف . ولا بد من حسم قضية إصلاح النظم التجارية للزراعة والسلع الأساسية . ويحدونا وطيد الأمل أن توفر المداولات التي ستجرى في إطار جولة أوروغواي فرما أعظم للبلدان النامية للحصول على نصيبها العادل من الموارد العالمية .

وفي هذا السياق ، لا بد لي أن أقول إن المشاكل الغريذة التي تواجهها البلدان الجزرية النامية يتعين إيلاؤها اهتماما خاصا . فالأسواق الداخلية الصغيرة والموارد المحدودة ووسائل الاتصال الضعيفة وبعُد المسافات والكوارث الطبيعية ، ليست إلا غيضا من فيض من تلك المشاكل .

واسمحو لي في هذه المرحلة ، نيابة عن حكومة جزر سليمان وشعبها ، أن أنقل إلى جامايكا ، حكومة وشعبا ، خالص مشاعر التعاطف ، للدمار الذي لحق بذلك البلد بفعل إعمار غلبت . إننا نتفهم أحزانها ونشاطها ، لأننا واجهنا في الماضي ، في العديد من المناسبات ، مخنا مماثلة على يد الطبيعة المتقلبة .

وجوهر الأمر هو أنه لا بد ، عندما نتصدى لاحتياجاتنا الخاصة ، أن يكون هناك بعض المرونة في سياسات المعونة التي ينتهجها المانحون والمؤسسات المالية العالمية . ولا بد لي أن أضيف أيضا أننا في منطقة المحيط الهادئ ، عندما يتعلق الأمر بالتجارة ، نعاني أكثر مما تعانيه البلدان الجزرية النامية الأخرى ، لمجرد أننا معزولون عن الأسواق العالمية الرئيسية . لقد وصلت من بروكسل منذ ساعات قليلة ؛ و بروكسل تبعد ٥٠٠ ١١ ميل عن هونيارا . وبالتالي فإن سلعا الأساسية عليها أن تقطع طريقا طويلا وباهظ التكلفة لكي تصل إلى أسواق المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

إلا أنه على الرغم من مختلف المشاكل التي تعترض اقتصادنا ، من حيث كونه اقتصاد بلد جزري ، فقد كافحنا وسنظل نكافح من أجل تحسين مستوى معيشة شعبنا . وعلينا أن نتعلم أن نعيش في حدود إمكانياتنا - وإمكانياتنا هي الموارد المتاحة لنا ومختلف أشكال المساعدة التي نعتقد أنها متاحة لنا من البلدان الصديقة والمؤسسات المتعددة الأطراف .

ونحن نرحب في هذا الصدد بجماعة مصائد الأسماك المتعددة الأطراف مع الولايات المتحدة ، التي بدأ سريانها أثناء هذا العام ، والتي بدأت فوائدها تعود بالفعل على البلدان الأطراف فيها - ومن بينها بلدي . ونحن نتطلع إلى التوصل إلى ترتيبات مماثلة مع الدول الرئيسية التي تصيد الأسماك في مياها . وحكومتي ممتنة غاية الامتنان في هذا السياق لكندا حكومة وشعبا ، لتخصيمها حوالي ١٠ ملايين دولار كندي لمخفل وكالة مصائد الأسماك ، ومقرها جزر سليمان ، من أجل تطوير الموارد البحرية بجميع أنواعها في منطقة جنوب المحيط الهادئ .

إن كل عام يشهد مناسبة خاصة . وهذا العام ، في ٧ تموز/يوليه ، احتفلت جزر سليمان بالذكرى السنوية العاشرة لاستقلالها . ونحن ممتنون لرسائل التهاني الرقيقة التي أرسلت إلينا أثناء الاحتفالات . وقبل عشر سنوات أيضا وقفت هنا شاهدا على انضمام بلدي إليكم بوصفه العضو الخمسين بعد المائة . وكان تعهدنا حينذاك هو أن جزر سليمان تقبل الالتزامات المترتبة على ميثاق الأمم المتحدة وتتعهد بالوفاء بها . واليوم ، دعوني أختتم كلمتي بإعادة التأكيد على ذلك التعهد ، وعلى التزام بلادي بالمثل الرفيعة لهذه الهيئة .

ختاما ، أشكركم سيدي الرئيس وأشكر زملائي الأعضاء في الأمم المتحدة على السماح لجزر سليمان بأن تكون لها الكلمة الأخيرة في هذه المناقشة العامة .
الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : استمعنا إلى المتكلم الأخير في

المناقشة العامة للدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة .
وفي غضون الأسابيع الثلاثة المنصرمة أعرب ١٥٣ وفدا عن آرائهم بشأن الوضع الدولي . وأعربوا أيضا ، باسم الشعوب التي يمثلونها هنا ، عن القلق والامل والتطلعات المشروعة ، ومرة أخرى تؤدي الجمعية العامة دورها بوصفها الضمير الدولي والمحفل الذي يعبر عن الإنسانية في قمة مستوياتها وأكثرها ديمقراطية .
ويبدو من الملائم الآن أن نحاول تلخيص ما سمعناه ، لا ليكون ذلك على سبيل إحصاء ما أنجز وما لم ينجز ، بل بالأحرى ليكون نقاطا للرجوع إليها والانطلاق منها بالنسبة لما سنواجهه مستقبلا من مهام .

إن التحليل الموضوعي لمضمون البيانات التي أدلى بها في المناقشة العامة يوضح بجلاء أنه من بين البنود الخمسة التي كانت أكثر ما ناقشه قرابة ٩٠ في المائة من المتكلمين ، هناك أربعة بنود تتعلق بالصراعات الإقليمية التي يترتب عليها أشد الضرر . أما البند الخامس فهو الحالة الاقتصادية الحرجة في البلدان النامية .

لقد تلاقت البيانات التي أدلي بها في المناقشة العام حول بعض النقاط البارزة . وكان هناك إدراك جماعي بالفعل لأن هذه لحظة تاريخية خاصة في العلاقات الدولية ؛ وأننا على عتبة مرحلة جديدة مشجعة على الأمل سيسود فيها الحوار والتعاون . وهناك شعور عام بأننا في منتصف الطريق من عملية تغير نحو عالم أفضل . وتستند هذه الحالة الذهنية بشكل إجماعي تقريبا على أحداث محددة . وقد استرعى المتكلمون الانتباه إلى أهمية الحوار وأثره الإيجابي ، وإلى اتفاقات نزع السلاح التي أبرمت مؤخرا بين الدولتين العظميين ، وإلى التقدم المحرز صوب حل بعض النزاعات الإقليمية ، وبشكل عام إلى التعزيز التدريجي لمناخ مواتٍ لتحقيق التسوية السلمية التفاوضية للنزاعات الدولية . إن هذه التطورات جميعا ، التي لم تكن تخطر على بال منذ سنوات قليلة ، قد غيرت النسيج التقليدي للعلاقات الدولية تغييرا أساسيا على نحو لا رجعة فيه على الأرجح . وكان هناك في هذا السياق اعتراف عام أيضا بالإسهام الذي قدمته الأمم المتحدة ، ولاسيما الأمين العام . إن هذه - أكثر من أي وقت مضى - هي ساعة الأمم المتحدة .

ومن الضروري أن تتلقى المنظمة التأييد الخالص الحازم منا جميعا . وينبغي لذلك التأييد ألا يكون تأييدا سياسيا فقط ، بل أن يمتد أيضا إلى تلك المجالات العملية ، بما في ذلك المجال المالي ، التي تعتبر لازمة لضمان قوة المنظمة وفعاليتها . وإذا كان قد ثبت إمكان توفير الأموال للإنفاق على سياسات التسليح ، فينبغي أن يكون أكثر إمكانا من ذلك بكثير توفير الأموال لتمويل عصر سلم ، عصر يعود علينا جميعا بالفائدة ، يكون على المنظمة فيه أن تتحمل بالضرورة عددا متزايدا من عمليات حفظ السلام الدقيقة المرتفعة التكلفة .

إن العالم يتغير ، وقد يكون الأمر الأهم من ذلك التغير هو أن العالم يدرك أنه يتغير . وليس هذا بالتغيير العشوائي القائم على الصدفة والذي فرض على العالم أو حدث فيه بالالهام ، وإنما هو تغيير طوعي مقصود ذكي .

فهناك ما يشير إلى أن الإنسان قد تعلم بعض الدروس الأساسية . وعلى سبيل المثال ، فإنه في نهاية الأمر يبدو وقد أدرك أن أي مواجهة واسعة النطاق في عالمنا النووي لن تسفر إلّا عن خاسرين ؛ فلن يكون هناك فائزون ، وسيتمرض بقاء الجنس البشري نفسه للخطر .

إن إفلاس السياسات القائمة على سباق التسلح والتي تطابق بين الأمن وبين القوة الاستراتيجية وحدها ، قد صاحبه قبول تدريجي لفكرة أن المواجهة اليوم ليست بالأمر الذي لا غنى عنه أو الذي يتعذر اجتنابه لتعزيز المصالح الوطنية . بل إن الأمر على العكس من ذلك ، فإن تلك المصالح نفسها يغدو تحقيقها أيسر وحمائتها أفضل في إطار من الحوار والانفراج والتعاون . وهذا كله يعني ثورة نوعية حقيقية ، ذات نتائج أساسية ملموسة . وأكثر هذه الآثار فورية ووضوحا هو أنها تمكنا من رؤية أخطار المحرقة تتراجع ، ومن التمتع بما تعد به الحياة .

وهناك الآن أمل في التوصل سريعا إلى تسوية عادلة ، وفقا لمقررات منظماتنا ذات الصلة ، لمشاكل قديمة العهد ، مثل قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط ، وسياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، التي يعرقل الإصرار على اتباعها تهيئة مناخ سلم وأمن .

لكن آثار هذا الواقع الدولي الجديد تتجاوز مجرد تحسين بعض الحالات المحددة . فتوطيد مناخ مثل ذلك الذي نشهده الآن من شأنه أن يفتح فملا جديدا فريدا في تاريخ البشرية . فلأول مرة يمكن النظر إلى الحياة باعتبارها جهدا مشتركا متكافلا ؛ ولأول مرة يمكن اعتبار الوثام أمرا طبيعيا في العلاقات بين الدول ، واعتبار الصراعات ظاهرة استثنائية غير مرغوب فيها . وإذا أمكن لجيلنا أن يتخذ خطوات لا رجعة فيها في هذا الاتجاه ، فإنه يكون قد قدم إسهاما أساسيا في تحسين حال البشرية ، وإن كانت هذه بطبيعة الحال - مجرد بداية لعملية شاقة طويلة . إننا نكفل الحياة ؛ وعلينا الآن أن نتحرك قدما ونناقش كيف وفي أية ظروف نريد أن نعيش .

وبعد ثلاثة أسابيع من المناقشة العامة في الجمعية ، يسرني غاية السرور أن أسجل أن الغالبية العظمى للمتكلمين - باستثناءات قليلة جدا - تتفق على أن الوقت قد حان لإيلاء مسألة التنمية الأهمية القصوى على جدول الأعمال الدولي . إن الجميع يعلمون أن التخلف مشكلة تؤثر على ثلثي البشرية ، بمستويات فقر وعوز لا يمكن تمييزها في بعض الأحوال عن المعاناة التي تفرضها الحروب .

إن مهمتنا واضحة للغاية في هذا الشأن . فبعد أن أحرز المجتمع الدولي تقدما كبيرا في مجال نزع السلاح وتسوية النزاعات الإقليمية ، أصبح عليه الآن أن يركز على القضية الأخرى الكبيرة ، وهي قضية التنمية . وبهذه الطريقة وحدها سيكون من الممكن تعزيز المكاسب المحققة في نطاق الموضوعين الآخرين .

لقد أظهرت المناقشة العامة أن هذا النهج يلقي قبولا في العالم الصناعي نفسه . وعلى سبيل المثال ، كان هذا واضحا في البيان الذي أدلت به رئيسة وزراء النرويج ، السيدة غرو هارلم برونتلاند وفي بيان الرئيس الفرنسي ، السيد فرانسوا ميتران ، الذي اقترح إقامة صندوق في إطار صندوق النقد الدولي .

"... لضمان دفع الفوائد التي تحمّل على بعض القروض التجارية..."

(A/43/PV.10 ، ص ٢٢)

وهذا الصندوق قد يمول عن طريق إصدار حقوق سحب خاصة تستخدمها البلدان النامية . وبالمثل ، أكد وفد اليابان في بيانه التزام ذلك البلد المتزايد باقتصاد عالمي متكافل . وهذا يتفق مع المبادرات التي طرحت في محافل أخرى وينبغي أن تدرس بعناية .

إن ما نحن بحاجة إليه الآن هو تعبئة جديدة تتيح إمكانية القيام بحوار سياسي فعال بشأن التنمية . ولتحقيق هذا الهدف ، الذي يتميز بالبساطة بقدر ما يتميز بالوضوح ، لدينا الآن منظمة ناشطة من جديد تتمتع بمكانة جديدة مستمدة من نجاحاتها نتيجة للعمل الكفء الذي لا يكل الذي يقوم به الأمين العام ، السيد خافيير بيريس دي كوييار .

إن الأمم المتحدة قد لا تكون المحفل المتخصص لمناقشة المسائل الغنية المتعلقة بالتجارة والمال والاستثمار ، ولكنها اليوم في وضع متميز يسمح لها بوضع الخطوط العامة والمبادئ الأساسية لإجراء حوار سياسي بشأن التنمية ، وبأن تتابع في الوقت المناسب ما سيتم إحرازه من تقدم إذا تحقق إجماع عالمي على القيام بعمل متضافر .

في ضوء ما سبق ذكره ، يبدو واضحا أنه يتعين علينا إيجاد طريقة عملية تركز على توافق الآراء والحصافة للمضي نحو بلوغ أهدافنا ؛ وينبغي أن تكون تلك الطريقة عملية ، لأنه ما من جدوى من التعاقب المستمر للنداءات البلاغية الطنانة ، أو الخطط العقيمة أو النصوص المتخمة بالنعوت . إن ما نواجهه هو الحاجة الى إحداث تغيير في الحالة الراهنة ؛ وأن يكون عملنا مرتكزا على توافق الآراء ، لأنه اذا لم يكن السبيل الذي نسلكه يضمننا جميعا فلن يكتب له النجاح ؛ وأخيرا ، يجب أن يكون عملنا متمما بالحصافة والحرص ؛ لأنه اذا كان متهورا فإننا سنجازف بإحباط الآمال التي تعقدتها علينا الملايين في عملنا الدقيق .

لذلك يبدو أن الوقت قد حان للشروع في حوار سياسي بشأن التنمية ، لا بوصف ذلك بديلا عن المناقشة التقنية ، وإنما بوصفه مكملا لها . وكما أن القرارات والمؤسسات السياسية لا يمكن أن تحل محل القرارات والمؤسسات التقنية ، فإن أي مشكلة سياسية لا يمكن حلها من وجهة النظر التقنية وحدها . واذا كانت التنمية تولد الاستقرار ، فإن الاستقرار يولد الأمن ، والأمن بدوره يولد السلم . من هذا يتضح أن ما نواجهه هو اتخاذ قرارات سياسية ، ولكنها قرارات سياسية لا بد أن تكون سليمة وقابلة للتنفيذ من الناحية التقنية . إن ما نحتاج اليه الآن هو أن نخطو الخطوة الأولى نحو أنماط جديدة من الحوار السياسي ، وعلى رأسها الخطوات العملية .

إن سنة ١٩٨٨ هي السنة الوحيدة في تاريخ الأمم المتحدة كله التي تبدو فيها توقعات السلم مبشرة بالخير . ففي سنة ١٩٤٥ ، عندما كان السلم في متناول اليد ، اتخذ المجتمع الدولي ترتيبين هما : إنشاء الأمم المتحدة لتوفير محفل للحوار ومنع نشوب الصراعات وحلها ؛ وإبرام اتفاقات بريتون وودز لاقامة نظام اقتصادي يحول دون تكرار الأحوال التي أدت في العشرينات والثلاثينيات من هذا القرن الى الديكتاتورية التي انتهت بدورها الى وقوع مأساة الحرب العالمية الثانية .

وفي ذلك الوقت كان الناس يدركون الصلة بين التنمية والسلم إدراكا بلغ من وضوحه أن الرئيس روزفلت في عام ١٩٤٤ - أي قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية - قال ما يلي أمام الكونغرس الأمريكي :

"إن الجوع والعاطلين عن العمل هم لبنات بناء الديكتاتورية".
 إن تلك الكلمات مهمة بالنسبة للعالم النامي اليوم بقدر ما كانت مهمة لأوروبا في
 الوقت الذي قيلت فيه . وكما قال البابا بولس السادس في منشوره البابوي المعنون
 "تقدم الشعوب" : "إن الإسم الجديد للسلم هو التنمية" .

وأعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الكلام ممارسة لحق الرد . هل لي
 أن أذكر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ ، تحدد مدة البيانات التي
 تدلي بها الوفود ممارسة لحق الرد بعشر دقائق في المرة الأولى ، وبخمس دقائق في
 المرة الثانية ؛ وبأنه ينبغي للوفود الادلاء بها من مقاعدها .

السيد روندون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : إن حرية الكلام التي نتمتع بها في الجمعية ، والتي تفتقد في
 نيكاراغوا ، تسمح لي بالرد على وزير خارجية نيكاراغوا الذي قصد بعد ظهر اليوم أن
 يصور الولايات المتحدة على أنها مسؤولة بشكل ما عن قهر بلاده . إنها إهانة للحقيقة
 من جانبه أن يسند الى الولايات المتحدة مسؤولية المعاناة الناجمة عن إنكار حكومته
 على شعب نيكاراغوا حرياته - حرية اختيار قاداته أو رفضهم ، وحرية التجمع السلمي
 لتدارك المظالم دون خوف من مهاجمة أو سجن ، كما حدث للثمانية والثلاثين سجيناً
 الذين لا يزالون حتى يومنا هذا قابعين في السجن في ظروف غير انسانية ، وحرية العمل
 في التجارة أو الانتاج دون تدخل لا مبرر له من جانب الدولة .

إن الولايات المتحدة ليست مسؤولة عن الفلسفة الشمولية والجور الاقتصادي
 اللذين يمارسهما الساندينيون . بل أن الولايات المتحدة مسؤولة عن تأييد
 الديمقراطية في المنطقة . وإنني لآسف لدخولي في هذه المجادلة مع نيكاراغوا ، وهي
 مجادلة ما كانت لتحدث لو أن الساندينيين أوفوا بالوعود التي قطعوها في عام ١٩٧٩
 لمنظمة الدول الأمريكية التي ينتمون إليها أو بوعود أوسكيبولاس التي قطعوها في عام
 ١٩٨٧ .

السيد بروشان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي الرئيس ،

استمبحكم العذر لطلبتي الكلمة بعد البيان الملهم الذي أدليت به توا . إن كل ما

أريده هو ممارسة حق وفدي في الرد على نقطة تعتبر على جانب كبير من الأهمية بالنسبة له .

يؤسفني أن ممثل جزر سليمان قد وجه النقد الى بلدي في البيان الذي أدلى به منذ لحظات بشأن التجارب النووية الجوفية التي أجريت في أراضينا في بولينيزيا . ودون الخوض في جدل مع بلد تتمتع فرنسا بعلاقات صداقة وتعاون معه ، يود وفدي أن يذكر مرة أخرى بأن التجارب النووية الجوفية الفرنسية لا تضر بمصالح دول المنطقة ولا ب صحة شعوبها ولا بالبيئة ، كما أثبتت ذلك بوضوح الدراسات التي أجريت في الموقع من قبل العديد من الهيئات الوطنية والدولية .

السيد ميذا (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : سيدي

الرئيس ، استمبحكم عذرا لطلبي الكلمة في الدقيقة الأخيرة من المناقشة العامة وبعهد البيان الراجع الذي أدليت به منذ لحظات ، كما قال زميلنا ممثل فرنسا . غير أننا نود أن نشير الى العبارات المؤسفة التي ذكرها رئيس وفد نيكاراغوا فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل السلفادور هذا الصباح ، حيث أشار ممثل نيكاراغوا الى أن بياناتنا لا تستند الى أساس . وحيث أن بيانه لا يعكس بصورة صحيحة الكلمات التي وردت على لسان السيد اسيفيدو بيرالتا ممثل السلفادور ، أرى لزاما عليّ أن أتلو ذلك الجزء من البيان الذي أدلى به وزير خارجية السلفادور هذا الصباح ، وأن أقدم بعض التفسير لما يعنيه . لقد قال :

"وسيشمل جدول الأعمال الذي سنناقشه بنودا معنية بالعفو والحوار

والديمقراطية والحرية واللاجئين وحقوق الانسان وبرلمان أمريكا الوسطى . وفي هذا الاستعراض سيتبين أن لجميع البلدان حقوقا وأمامها مسؤوليات من حيث الامتثال غير أن من المؤسف أنه يجب أن نذكر أن أحد هذه البلدان ، نيكاراغوا ، وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها ، سواء كانت جادة أو لم تكن ، سيخرج مدينا بالكثير في الحساب النهائي . إن الحكومة الساندينية ، إذ تعود الى الحالة التي كانت سائدة قبل اتفاق غواتيمالا ، تواصل ، مع

الأسف ، انتهاك الحريات الأساسية والحقوق المدنية . فهي تفضهد وتسجن السياسيين والنشطين سياسيا ، وتقوم بقمع المظاهرات العامة ، وتغلق قنوات التعبير عن الرأي . ولم تقم الحكومة الساندينية بالإعلان المطلوب والواضح والقاطع عن قطع علاقتها بشكل كامل مع مجموعات التخريب المسلحة الموجودة في السلفادور وهو ما التزمت الحكومة الساندينية به بوضوح بموجب اتفاق اسكيبولاس الثاني" . (A/43/PV.30 ، ص (١)

وبالإضافة إلى ذلك فإن الإهانات التي وردت في كلام رئيس وفد نيكاراغوا لا تستحق الاهتمام ، لأن هذه اللغة تكشف عن حقيقة من يستخدمها ولا تحقق الهدف منها . إن استخدام هذا الأسلوب اللاذع ما هو إلا محاولة لطمس الحقيقة .

إن البيان الذي أدلى به الوزير هذا الصباح ، والذي يبدو أنه سبب مضايقة لوفد نيكاراغوا ، تناول موضوع العفو ، وهو واحد من الالتزامات الأحد عشر الرئيسية في اتفاق اسكيبولاس الثاني ، الذي لم تتقيد به نيكاراغوا . لقد سُن قانون العفو ولكن تنفيذه كان يتوقف على شروط خاصة ، الأمر الذي يعد استهزاء بالإرادة الحسنة لرؤساء أمريكا الوسطى الآخرين .

نحن لا يمكننا أصلا أن نتكلم عن الديمقراطية أو الحرية في نيكاراغوا لأنه حتى في أفضل الأوقات ، كتلك القائمة الآن ، كلما بذلت محاولة في نيكاراغوا لممارسة الحرية والسير في طريق الديمقراطية ، قُمع قادة هذه المحاولات بقسوة وألقي بهم في السجون بسبب اختلافهم في الرأي مع جبهة الساندينيين . إنهم في السجن الآن في الوقت الذي تنعقد فيه جلسات الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة ، ومع ذلك يأتي رئيس الوفد إلى هنا ويصر على أن شيئا من ذلك لا يحدث في بلده .

إننا نقول إن نيكاراغوا عادت إلى فترة ما قبل الاتفاق لأننا إذا نظرنا إلى تاريخ الحكومة الساندينية فسنجد أن شعب ذلك البلد لم يعامل أبدا بمثل هذه القسوة من قبل . وتجري هذه الأحداث الآن في الوقت الذي تتعثر فيه عملية السلم في أمريكا الوسطى نظرا لأن الساندينيين هم الذين يحاولون تجنب أي حل من داخل أمريكا الوسطى لمشاكلنا ، وعرضها أمام سلطات من خارج الإقليم ، وهم الذين يعكسون مسار عملية السلم ، ويحاولون ، عن طريق الزج بعناصر دخيلة ، عرقلة التقدم والتلاعب بالمشكلات التي يجب على بلدان أمريكا الوسطى أن تحسمها فيما بينها .

وأخيرا ، فقد قامت حكومتنا في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ بتوجيه رسالة إلى الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار - وأعتقد أن رئيس الجمعية العامة تسلم نسخة منها - تناولت فيها بوضوح جميع أعمال التدخل في شؤوننا الداخلية من

جانب حكومة نيكاراغوا ، وأعني بذلك الدعم الذي تقدمه نيكاراغوا إلى الارهابيين في جبهة فارابونديو مارتي - الجبهة الديمقراطية الثورية . وتحدد تلك الرسالة مواقع محطات اذاعة "فينسريموس" (النصر لنا) الموجهة إلى السلفادور من نيكاراغوا ، والاماكن التي يتدرب فيها الارهابيون في جبهة فارابونديو مارتي في نيكاراغوا والاماكن التي تكس فيها الأسلحة ، والمواقع التي توجد بها المطابع - وبإيجاز تتناول تلك الرسالة كل ما تفعله نيكاراغوا لدعم عمليات التخريب في السلفادور . لقد وعدوا في ٧ آب/اغسطس بإخراجهم من ماناغوا ، والآن يقومون بتزويدهم بالدعم على نطاق أوسع .

السيد سيرانو كالديرا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) :

السيد الرئيس ، قدم لنا بيانكم الممتاز الذي أدليت به منذ لحظات تحليلا يوفر إطارا للتفكير داخل الجمعية وخارجها . واسمحوا لي أن أبدأ ردي - إذا جاز لي أن أطلق عليه ذلك الوصف ، بشكركم على كلمتكم وعلى ما تعنيه هذه الكلمة بالنسبة لنا هنا ، والتي اعتقد أنها تعنيه أيضا خارج الجمعية .

إنه لمن المؤسف أن نجد أنفسنا نختم هذه الجلسة بمناقشة تتعلق بأمريكا الوسطى ، وهذا أمر لم نكن نريده ولكننا مع ذلك لن نتجنب الخوض فيه . لقد استمعنا إلى جوقه - لم يكن منها مفر - من الخطب اللاذمة ابتدأت بالبيان الذي أدلى به رئيس الولايات المتحدة وتواصلت بالبيانات الثلاثة التي أدلى بها وزراء خارجية في أمريكا الوسطى ، ثم استكملت بالملاحظات التي أدلى بها ممثل الولايات المتحدة منذ دقائق .

السيد الرئيس ، لقد استرعيت الانتباه إلى عناصر تحفزنا على التفكير الجاد وتبعدنا عن التناقضات والمفارقات .

لذلك فأنني أشعر بالأسف بسبب ما يجري الآن . إن البعض هنا يبشر بالسلم ويمارس الحرب ، والبعض الآخر يلقي الحجارة ويخفي يديه أما الباقون فينفذون أيديهم ولكنهم يرددون نفس الشيء . إنهم يتمسكون باتفاق اسكيبولاس في مظهره ويدلون ببيانات واقتراحات تنتهك جوهره .

ومن المفارقات والتناقضات أن الذين يحاولون زعزعة استقرارنا بوسائل وأفعال اعترف بها أعضاء الكونغرس في الولايات المتحدة أنفسهم يتهموننا بعدم الالتزام بالقانون . لقد طالبوا بالامس بإجراء انتخابات معتقدين أننا لن نجري هذه الانتخابات ، وعندما قمنا بتنظيم الانتخابات حاولوا مقاطعتها . وعندما انتصرت ثورتنا على الدكتاتورية التي أقاموها وعززوها وأمدوها بسبل الحياة حتى آخر لحظة اتهمونا باغتصاب السلطة . وعندما قررنا أن نتخذ الخطوة المؤسسية الأساسية بأن نضع دستورنا السياسي حاولوا منع ذلك . انهم يشنون الحرب علينا وينتقدوننا إذا حاولنا الدفاع عن أنفسنا .

وآخرون يلقون علينا المحاضرات عن حقوق الانسان وفيما يدخل في صميم شؤوننا الداخلية ، ولكني أود أن أذكركم بضرورة إلقاء نظرة عن كثب لما يجري في بلادهم خاصة عندما رأينا على شاشات التليفزيون منذ شهر واحد قتل الفلاحين على يد جيش السلفادور .

ولن أدلي بقائمة بانتهاكات حقوق الانسان في بلدان أخرى .

ليس في نيتي أن أعدد انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في بلدان أخرى . إذ أنني لن أعزز حججي بتصوير أعمال العنف هذه ، بل بتركيز الانتباه على التناقضات والاستناد إلى ما نوقش هنا بإسهاب عما حدث من تغييرات في العالم . وبالأحرى ، أود أن أختتم كلمتي ببعض الأفكار التي لم تخطر للولايات المتحدة ببال - وهي أفكار سوف تفرغ من الهواء انتفاخات الفطرية والقحة التي لا تطاق وهي انتفاخات تطمس بها الولايات المتحدة هوية الأمم وكرامتها . إن لشعبنا مبرر وجودها الخاص بها ؛ ولسنا مجرد امتداد لسياسات دول أجنبية .

ولابد للولايات المتحدة أن تفهم أن ثورة نيكاراغوا لا رجعة فيها وأنها مستمرة وتزداد عمقا بمرور الزمن . ولابد للولايات المتحدة أن تدرك أنها هي التي تسببت في الصراع ، فهي التي خلقت سوموزا وأبقت في السلطة لنصف قرن ، وطوال مدة حكمه لم تتفوه بكلمة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في ظلها . والولايات المتحدة قد ظلت تحاربنا منذ انتصار الثورة ، قبل سبع سنوات ، مما كلف شعبنا ٥٠ ٠٠٠ قتيل من أجل حريته فأى حق للولايات المتحدة في أن تفرض نفسها حكما يفصل فيما تكون عليه هوية أي شعب ومصيره وسيادته ؟ لا حق لها على الإطلاق .

هذا هو الوقت الذي يجب أن نعبر فيه عن هذا الفكر وأن نتذكر أننا ، وإن كنا جميعا نريد السلم ، نريد سلما يبنني على كرامة الإنسان وعلى حكم القانون . إن الولايات المتحدة ليست ممثلة لأحكام اتفاقية لاهاي بشأن تقرير المصير ؛ وهي تنتهك سيادة الدول وسلامتها الإقليمية ؛ وهي تشن الحرب على الحكومات الدستورية المنتخبة بطريقة شرعية . لا يمكن أن يكون هناك سلم بغير كرامة ، ولا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية بغير تقرير للمصير ، ولا يمكن أن تكون هناك حرية بغير عدل .

والآن ومداولتنا تقترب من نهايتها ، حان الوقت لكي نفكر قليلا في هذه المسائل . كلنا نريد السلم ، لكن هناك من يسعون إلى الإبقاء على أوضاع الهيمنة البالية . وتيار التاريخ ، بغض النظر عما قد تتمتع به أي دولة من قوة ، لا يسمح بأن تستمر هذه الانتهاكات للعدالة إلى ما لا نهاية . إن ما نسعى إليه احترام حرية

الشعوب الصغيرة وكرامتها - الحرية والكرامة اللتين لم تُكتسبا خطابيا في مثل هذا المحفل ، بل في ساحات القتال ضد أكبر الدول في العالم ، تلك الدولة التي ما فتئت تشن الحرب علينا منذ سبع سنوات . إننا نسعى إلى السلم ، ولكن السلم مع الكرامة . وكلنا على استعداد لأن نقاتل من أجل الحرية ، ولكن الحرية مع العدل . وسوف نحارب من أجل الديمقراطية ، ولكن الديمقراطية مع تقرير المصير . فدعونا نأمل أن تتفهم حكومة الولايات المتحدة القادمة ، أيما كانت ، احتياجات الشعوب ومنطق التاريخ الذي لا يرحم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : بهذا نكون قد انتهينا من نظر

البند ٩ من جدول الأعمال .

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال : التقرير الثاني لمكتب الجمعية العامة

(A/43/250/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : يوصي المكتب في الفقرة ١ (أ)

من تقريره بإدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الحالية بعنوان "تقديم المساعدة العاجلة إلى السودان" .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج البند الإضافي بعنوان "تقديم

المساعدة العاجلة إلى السودان" في جدول أعمالها ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : ويوصي المكتب في الفقرة ٢ من

تقريره بأن ينظر في البند في الجلسات العامة مباشرة .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد توصية المكتب ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : هل لي أن أعتبر كذلك أنه

ينبغي النظر في البند على سبيل الأولوية بسبب أهميته وطابعه العاجل ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : فيما يلي أود أن أسترعى انتباه الممثلين إلى الفقرة ٢ (أ) من التقرير الوارد في الوثيقة (A/43/250/Add.1) . يومي المكتب بإدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الحالية بعنوان "الحلول القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل لمشاكل الكوارث الطبيعية في بنغلاديش" .

هل أعتبر أن الجمعية العامة توافق على إدراج هذا البند الإضافي في جدول أعمالها ؟
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يومي المكتب في الفقرة ٢ (ب) من تقريره بأن ينظر في ذلك البند في الجلسات العامة مباشرة .
هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد توصية المكتب هذه ؟
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : هل لي أن أعتبر أنه ينبغي النظر في البند على سبيل الأولوية نظرا لأهميته وطابعه العاجل ؟
تقرر ذلك .

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : قبل أن أرفع الجلسة أود أن أقدم للأعضاء ملخصا عن البرنامج المؤقت للجلسات العامة عن الفترة المتبقية من الدورة وأن أدلي بإعلان عن بعض التغييرات في البرنامج المؤقت الذي أعلنه يوم الخميس الموافق ٦ تشرين الأول/أكتوبر .

في يوم الإثنين الموافق ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ، بعد الظهر ، ستتناول الجمعية العامة البند ١٠ ، "تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة" ، والبند ١٣ ، "تقرير محكمة العدل الدولية" ، والبند ٢٠ ، "التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية" ، والبند ٢٤ ، "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي" ، والبند ٢٥ ، "التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة

الدول العربية" ؛ والبند ٢٦ ، "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية" ؛ والبند ٢٧ ، "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية" ؛ والبند ٢٨ ، "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية" ؛ والبند ١٤٢ ، "منح وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية مركز المراقب في الجمعية العامة" .

وفي يوم الثلاثاء ، الموافق ١٨ تشرين الأول/أكتوبر صباحاً ستتناول الجمعية العامة البند ١٤٩ ، "تقديم المساعدة العاجلة إلى جامايكا" ، والبند ١٥٠ ، "تقديم المساعدة العاجلة إلى السودان" ، ثم تواصل الجمعية النظر في البند ١٥١ ، "الحلول القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل لمشاكل الكوارث الطبيعية في بنغلاديش" والبند ١٤٦ ، "تعزيز السلام والمصالحة والحوار في شبه الجزيرة الكورية" .

ويوم الثلاثاء ، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ، ستعقد الجمعية في الصباح في البند ٢٥ من جدول الأعمال "قانون البحار" .

وبعد ظهر نفس اليوم ، ستتناول الجمعية البند ٣١ من جدول الأعمال ، المعنون "منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي" .

وفي اليوم التالي ، الأربعاء ، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ستبدأ الجمعية في الصباح نظرها في البند ٢٢ من جدول الأعمال ، "الحالة في كمبوتشيا" .

وفي يوم الخميس ، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ، ستتناول الجمعية بعد الظهر البند ٣٠ من جدول الأعمال ، "الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين" .

وبدءا بيوم الإثنين ، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ، ستعقد الجمعية في الصباح في البند ٣٩ من جدول الأعمال ، "الحالة الاقتصادية الحرجة في إفريقيا : برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠" .

ويوم الأربعاء ، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ، ستبدأ الجمعية في الصباح نظرها في البند ٢٢ من جدول الأعمال ، "الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم" .

وفي يوم الجمعة ، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ستتناول الجمعية في الصباح البند ٢١ من جدول الأعمال ، "حق الشعوب في السلم" .

وبدءا بيوم الإثنين ، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، ستعقد الجمعية في الصباح في البند ٣٩ ، "مسألة ناميبيا" .

وفي يوم الخميس ، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ، ستتناول الجمعية البند ٢٤ من جدول الأعمال ، "مسألة جزر فوكلاند (مالغيناس)" .

وبدءا بيوم الإثنين ، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ، ستعقد الجمعية في الصباح في البند ١٨ من جدول الأعمال ، "تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" .

وفي يوم الجمعة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، ستتناول الجمعية في الصباح البند ٧ من جدول الأعمال ، "الإخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من

المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة" ، والبند ١١ من جدول الأعمال ، "تقرير مجلس الأمن " .

وستبدأ الجمعية مداولاتها بموجب البند ٣٦ من جدول الأعمال ، "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب إفريقيا" يوم الإثنين ، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ، في الصباح .

وبدءاً بيوم الخميس ، ١ كانون الأول/ديسمبر ، ستعقد الجمعية في الصباح في البند ٣٧ من جدول الأعمال ، "قضية فلسطين" .

وفي يوم الإثنين ، ٥ كانون الأول/ديسمبر ، ستبدأ الجمعية في الصباح مداولاتها بشأن البند ٤٠ من جدول الأعمال ، "الحالة في الشرق الأوسط" .

وفي يوم الثلاثاء ، ٦ كانون الأول/ديسمبر ، ستعقد الجمعية في الصباح نظرها في البند ٣٧ من جدول الأعمال ، "قضية فلسطين" .

ويوم الخميس ، ٨ كانون الأول/ديسمبر ، ستعقد الجمعية بموجب البند ٣٨ اجتماعاً للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

وأود أن أذكر الأعضاء بأنه تبذل كل محاولة لاختصار مدة الدورة بحيث تختتم الجمعية أعمالها يوم الجمعة ٩ كانون الأول/ديسمبر .

وعلاوة على ذلك ، أود أن أخطر الممثلين بأن مؤتمر جمع التبرعات للأنشطة الإنمائية سيعقد يوم الثلاثاء ١ تشرين الثاني/نوفمبر ؛ وسيعلن عن الإسهامات الطوعية لبرامج ١٩٨٨ الخاصة بمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في صباح الإثنين ٣١ تشرين الثاني/نوفمبر ؛ والإسهامات الطوعية لبرامج وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بعد ظهر نفس اليوم .

ومن المفهوم طبعاً أن تقارير اللجان الرئيسية سينظر فيها عندما تكون متاحة . سيرد هذا الجدول البسيط الذي أعلنته الآن في المحضر الحرفي للجلسة ، وكذلك في ملخص اليومية . وفي نفس الوقت ، سأخطر الجمعية إذا كانت هناك أية تغييرات .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٠